ملخص المحاضرة 1

/ المفاهيم + التطور التاريخي لحقل التنمية السياسيةcمدخل عام

1/مفهوم التنمية السياسية:Développement politique

تمثل التنمية السياسية نقطة التقاء علم السياسة بعلم الاقتصاد من خلال مفهوم التنمية و ما تعلق بها من مفاهيم رديفة و مشابهة.

التنمية لغة هي عملية تستهدف إحداث النمو والذي بدوره يعني الزيادة و الكبر و الارتفاع.....

أما اصطلاحا (علم الاقتصاد) فتعني التنمية النهوض باقتصاد الدول من حالة الركود و التخلف إلى حالة النشاط و التقدم مما ينعكس على الحالة الاجتماعية بالازدهار و الرفاه. و التنمية قد تتقاطع مع بعض المفاهيم المشابهة لكنها لا تتطابق معها. من ذلك:

- النمو:

النمو عموما يعني حدوث زيادة ثابتة مستمرة بطيئة نسبيا يصاحبها تحول تدريجي من حالة تخلف إلى حالة تقدم في حين أن التنمية هي زيادة تراكمية سريعة خلال فترة زمنية محددة.

-التغير: التغير هو التحول من حالة لأخرى بصرف النظر عن طبيعته سلبيا كان أم إيجابيا على عكس التنمية التي تتضمن بالضرورة التحول نحو الأفضل (النمو، التقدم ....)

- التطور: يتضمن أساسا شكل التغير من حالة البساطة نحو حالة التعقيد وينطبق هذا التحول على الدول و المجتمعات.

- التقدم و الازدهار:التقدم قيمة معيارية و مادية في آن واحد وتأتي كمرحلة نهائية يعد حدوث التنمية بشكل فعال و شامل، في حين يعد الازدهار نسقا تصاعديا للتقدم وصولا لدرجة الاشباع و الرفاه.

- التحديث و الحداثة: التحديث يقتصر على جلب و استيراد رموز الحضارة الحديثة و أدوات الحياة العصرية و التكنولوجيا مثل الآلات و السلع الاستهلاكية في حين التنمية تعمل على توفيرها ذاتيا و محليا عن طريق الانتاج السلعي و الخدمي و العلمي و القيمي بدل الاستيراد فالتنمية هي إحداث النمو و التحديث هو جلب الحداثة.

وكتعريف إجرائي جامع يمكن القول أن التنمية السياسة هي

(عملية كبرى وشاملة تتضمن الإنتقال بالنظام السياسي من الركود والتخلف والفساد إلى النشاط، التطور و الكفاءة عن طريق إشراك كل الفواعل السياسيين و تطوير البنى المؤسساتية بما ينعكس إيجابيا على بقية المجالات الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية)

2- التطور التاريخي للتنمية السياسية كحقل دراسي:

أولا يجب التفريق بين التنمية السياسية كظاهرة بشرية ممارسة و بين كونها مفهوما أكاديميا ثم حقلا دراسيا. فالتنمية السياسية كظاهرة بشرية تعد قديمة قدم النشاط البشري و تطور المجتمعات و الكيانات السياسية أما كمفهوم فهي حديثة

النشأة حيث ظهرت في القرن 20م و تبلورت تحديدا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال المدرسة السلوكية التي اهتمت بدراسة الظواهر السياسية باستعمال مناهج علمية بالمزاوجة بين ما هو نظري و ما هو تجريبي أو التحقق الامبريقي.

و عليه فالتنمية السياسية هي نتاج جهود باحثين لا سيما في مجال علم الاجتماع السياسي ويمكن الإشارة هنا لدراسات مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بأمريكا الذي أنشئ سنة 1923م، حيث كانت تنجز هذه الأبحاث لصالح الدوائر الحكومية الأمريكية وتتضمن جمع، تصنيف، تحليل المعلومات و المعطيات والبيانات حول الأوضاع السياسية و نظم الحكم و الإدارة في المناطق غير الغربية كآسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية (ما سمي لاحقا بالعالم الثالث)

ثم تطورت التنمية السياسية إلى حقل معرفي مستقل عن علم الاجتماع السياسي بعد إصدار لجنة السياسة المقارنة في ستينيات القرن20م لخمس (05) مؤلفات كبرى في التنمية السياسية:

- كتاب "السياسة في المناطق النامية"، غابريال آلموند و جيمس كولمان.
- كتاب "جوانب ومظاهر التنمية السياسية"، دانيال بال.
- كتاب "التنمية السياسية في مجتمع مغاير:إيران"، ليونارد بندر.
- كتاب "السياسة والشخصية و بناء الأمة: بورما"، لوسيان باي.
- كتاب "مجتمع ما بعد الصناعة"، دانيال بال.

3- دراسات التنمية السياسية و العالم المتخلف (العالم3):

تم الانتقال في اهتمام التنمية السياسية بالدول الغربية إلى التركيز على العالم المتخلف آنذاك، كونه يتوفر على كل مظاهر التخلف السياسي، في حين تمثل الدول الغربية و أنظمتها السياسية نماذج مرجعية لتنمية سياسية ناجحة نسبية. لذلك كان شعار حقل التنمية السياسية بالجامعات الأوروبية و الأمريكية هو محاربة التخلف السياسي في العالم 3 والترويج لمفاهيم التطوير و التحديث السياسيين الأمر الذي ولد اتجاهات مناهضة و مقاومة لها في فترات لاحقة كمدرسة التبعية وريثة الماركسية التقليدية. و يمكن تلخيص مبررات الغربيين في توجيه جهودهم البحثية في حقل التنمية السياسية نحو العالم3 كما يلي:

- افتقار دول العالم3 إلى نسق إيديولوجي منسجم مع طبيعة بناءه السياسي والاجتماعي.
- غياب مفهوم المواطنة و الانتماء الوطني بسبب ضعف الثقافة و التنشئة السياسيين.
- هشاشة البناء المؤسساتي للهيئات الحاكمة و أنظمتها السياسية.
- غياب الشرعية السياسية و البعد عن إشراك المواطن في النشاط السياسي و التنموي.
- انتشار الفساد السياسي و غياب التوزيع العادل للموارد الوطنية.
- انعدام الاستقرار السياسي و الأمني و المجتمعي.

ملخص المحاضرة 2

البنى الفكرية و المؤسساتية لعملية التنمية السياسية

تتلخص أسس التنمية السياسية في ثلاث عناصر أو ركائز رئيسية و هي: الأيديولوجيا السياسية، التعبئة الاجتماعية، المأسسة.

1/ الأيديولوجيا السياسية:

التنمية السياسية تقتضي وجود نسق فكري سياسي يتوافق مع أهدافها و أبعادها فبه تسترشد في توجيه و توظيف أمثل للإمكانات المادية و المعنوية و البشرية اللازمة لتجسيدها في الواقع. و قد وردت عدة تعاريف للأيديولوجيا لكن يمكن بإيجاز القول أنها (جملة الأفكار و القيم و الرموز التي تعبر عن مصالح و رغبات الجماعة التي تتطلع للسلطة و تسعى إلى تغيير البنى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية)

- خصائصها: العقلانية، الارتباط بقيم و أهداف محددة، خدمة مصالح معينة، منهجية عمل محددة، التنوير و تجاوز الأفكار السابقة.

- وظائفها: توحيد الأفكار وفق نسق معين، تنسيق الأفعال الصادر عن الفرد و الجماعة، توجيه السلوك و التحكم في العواطف السياسية، العمل على تحقيق الأهداف وتحديد وسائل تجسيدها خاصة أثناء التفاعلات الاجتماعية والصراع السياسي التي تواكب عادة عملية التنمية السياسية.

لكن هناك من اعتبر أن الأيديولوجيا تتراجع لصالح متغيرات أخرى كالتكنولوجيا مثل دانيال بال في كتابه "نهاية الأيديولوجيا"الصادر سنة 1961م، إلا أن معظم الباحثين في حقل التنمية السياسية يتفقون على أهميتها كإطار فكري واضح يعمل على إدارة وتوجيه هذه العملية (التنمية السياسية).

2/ التعبئة السياسية و الإجتماعية :

التعبئة السياسية و الاجتماعية هي تحريك و استنفار قوى المجتمع بكل قطاعاته للمشاركة الايجابية الفاعلة و حشدا للتأييد والدعم لتحقيق الأهداف المحددة في عملية التنمية السياسية، حيث تشمل هذه القطاعات المسؤولين الرسميين و السياسيين، قادة الرأي، الوجهاء المحليين، جميع المواطنين بمختلف الأعمار و الأجناس.

تعمل التعبئة على تحقيق نتائج كمية و نوعية، فالنتائج الكمية تتمثل في تزايد عدد الأفراد و الجماعات المهتمين و المستعدين للمشاركة السياسية. أما النتائج النوعية فتتمثل في تنوع الجماعات الجديدة المنضمة للعملية (التنمية السياسية) التي تحمل تنوعا في المطالب أيضا.

لكن التعبئة السياسية و الاجتماعية قد تحمل مخاطر على عملية التنمية السياسية من خلال ظاهرة "التوقعات المتزايدة" الناجمة عن تعاظم التفاعلات كما ونوعا بشكل يفوق الإمكانات و الموارد المتاحة لأي نظام سياسي مما يؤدي لنتائج عكسية و إحباطات متزايدة. لذلك يعالج هذا الخلل عن طريق عقلانية التوازن بين الموارد و المطالب مع

الحفاظ على الحد الأدنى ممن النظام و استقراره دون إهمال الأهداف و الغايات النهائية.

3/ البناء المؤسساتي (المأسسة):

البناء المؤسساتي للنظام السياسي يشكل أحد أعمدة التنمية السياسية، و هو يتفاوت حجما و تعقيدا بتفاوت حجم و تعقيد الأدوار الاجتماعية فتكون المؤسسات ترجمة واقعية لها و باستمرار الأداء الوظيفي للمؤسسات يتحقق عنصر التكيف و استمرارية النظام السياسي. و يرى **صامويل هنتنغتون** أن البناء المؤسساتي يتفاوت في درجة التنظيم الذي يضمن له الرسوخ و الاستمرارية (الهندسة المؤسساتية) إلى أربعة (04) أنماط و مستويات من النظم السياسية:

- النظم السياسية المتطورة: ذات درجة عالية من التعبئة و التنظيم.
- النظم السياسية النامية: ذات مستوى عالي نسبيا من التنظيم لكن بمستوى منخفض من التعبئة و المشاركة السياسية.
- النظم السياسية الفاسدة: ذات مستوى عالي من المشاركة السياسية مع مستوى منخفض من التنظيم.
- النظم السياسية البدائية(القديمة): ذات مستوى بسيط من التكوين النظامي مع انعدام المشاركة السياسية مما أدى إلى زوالها و اندثارها.

و يمكن القول أن الهندسة المؤسساتية يجب أن تتميز بخاصية الانتشار المؤسساتي بحيث أن النسيج المؤسساتي يجب أن يغطي النسيج السياسي، المجتمعي، الاقتصادي.... مما يسمح بعنصر التغلغل السياسي أي تدفق سلطة و نفوذ مؤسسات النظام السياسي إلى مختلف المناطق و الأقاليم في الدولة، إضافة إلى خضوع و كذا ولاء البنى، الجماعات و الأفراد.

ملخص المحاضرة 3

آليات و أدوات عملية التنمية السياسية

1/ آلية التنشئة السياسية:

يعرف **هربرت هايمن** التنشئة السياسية من خلال كتاب "التنشئة السياسية" بأنها (تعلم المرء المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع بما يساعده على التفاعل معه)، أما الباحث **لانغتون** فيعرفها بأنها (كيفية نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل)، في حين يرى **روي** بأنها (تلك العملية التي تنتقل بواسطتها المعتقدات و المشاعر المتعلقة بالثقافة السياسية إلى الأجيال المتعاقبة)

- **أدوات التنشئة السياسية :**

- **الأسرة:** عن طريقها يتعلم الفرد ثقافة وقيم المجتمع بما في ذلك السياسية منها فتساهم الأسرة في تأهيل الفرد سياسيا كأن يؤثر الوالدان على ميولات أبنائهم الحزبية و زيادة طموحهم السياسي بالانخراط في ادوار سياسية وتقلد وظائف إدارية، لكن هناك من يرى أن الأسرة منظمة غير سياسية يبقى دورها تمهيديا و كامنا في تشكيل اتجاهات الأبناء و قيمهم.

- **مؤسسات التعليم:** في المجتمعات النامية تعد المدارس الحكومية أداة محورية في عملية التنشئة السياسية عن طريق برامجها التعليمية و سلوكياتها النظامية (كتقليد رفع العلم و النشيد الوطني) حيث تتضمن قيما و أفكارا سياسية تعبر عن الدولة و المجتمع في أن واحد.

- **جماعات الرفاق و النظراء:** و هم مجموعة من الأفراد يشتركون في تقارب السن، المسكن، الطبقة، المستوى المعيشي، المكان الذي يرتادونه كالنوادي، الجامعات، المقاهي، مكان العمل.... فيتبادلون الأفكار والقيم السياسية و يتشاركونها مما يشكل ذلك إطارا مرجعيا لهم لاسيما فئة الشباب.

- **قادة الرأي و الكاريزما:** هم أفراد وجهاء في مجال التثقيف الفكري والسياسي و الاجتماعي يمتلكون قدرات ذاتية خاصة تجعلهم مؤثرين بصفة عميقة في أتباعهم و معجبيهم وينتشرون بكثرة في المجتمعات التقليدية و النامية حيث يأخذ القائد الكاريزمي صفة رئيس حزب، زعيم طائفة دينية، زعيم جماعة إثنية، مفكر مرموق....

2/ الإتصال السياسي:

يرى **كولي** أن الاتصال السياسي يتضمن توظيف تعبيرات الوجه، الايحاءات، الإشارات، نغمات الصوت ، الكلمات، الطباعة، الهاتف، خطوط السكك الحديدية....، في حين يرى **جربنر** أن الاتصال السياسي هو عملية يتفاعل بها المرسلون و المستقبلون للرسائل في سياقات اجتماعية معينة.

و عموما الاتصال السياسي يقتضي وجود عناصره الأساسية الضرورية للعملية الاتصالية من مرسل-الرسالة- الوسيلة- المرسل إليه(المستقبل)-التغذية العكسية (الراجعة)

و يعمل الاتصال السياسي في إطار عملية التنمية السياسية و ضمن اتجاه عمودي على دعم النظام السياسي عن طريق زيادة تدفق المعلومات منه إلى الجماهير ثم نقل اهتمامات الجماهير إلى صانعي القرار و بالتالي ضمان حيوية النظام السياسي ضمن نسق المدخلات-المخرجات-التغذية العكسية. كما يساهم في اتصال أفقي بين الجماهير بتجميع المواقف المتعددة و المتضاربة ثم اتخاذ سلوك موحد إزاء النظام السياسي بين التأييد و الاعتراض.

- **أدوات الاتصال السياسي:**

تتمثل أدوات الاتصال السياسي أساسا في اللغة- الرموز- المؤثرات البصرية و الصوتية- ووسائل الاتصال الحديثة (المسموعة، المرئية، المكتوبة...)

فبسبب الثورة التكنولوجية و الرقمنة أضحت وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري تلعب دورا محوريا في التنشئة و التثقيف السياسيين و صناعة الرأي العام المحلي و العالمي ، لذلك سعت الدول و الأنظمة السياسية للاستثمار في هذا المجال للقيام بحملات زيادة الشعور بالانتماء للوطن و تعميق الحس القومي تقوية للجبهة الداخلية أمام التأثيرات الخارجية إضافة لنشر المعارف و السلوكيات الايجابية و إحياء الروح المعنوية للجماهير و بالتالي تحفيزها للمشاركة السياسية و تفاعلها مع القيادة السياسية.

3/ الأحزاب السياسية:

الحزب السياسي حسب كل من **هارولد لازويل** و **مورتن كابلن** هو مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا العالمة الشاملة و تقدم مرشحين في الانتخابات. في حين يعرفه **سيغموند نيومن** بأنه ذلك التنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع يتنافس للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهة نظر مختلفة.

فالحزب السياسي آلية محورية في التنمية السياسية رغم أن كثيرين قد يحجمون دوره كمجرد أداة من أدوات التنشئة السياسية مثل الأسرة و المدرسة أو ربما إحدى أدوات الاتصال السياسي... بينما في الواقع يتجاوز الحزب السياسي هذا الدور ليكون محور العملية السياسية برمتها لا سيما في النموذج الديمقراطي للتنمية السياسية.

و الأحزاب السياسية نظريا تقدم برامج سياسية و مرشحين لتقلد مناصب سياسية عليا أي تسعى للحكم ومنه الحصول على إمكانية صنع القرار و بالتالي تشغيل الجانب الوظيفي للنظام السياسي.

لكن كثير من تجارب التنمية السياسية لدول العالم3 لاسيما تلك التي استقلت بعد الحرب العالمية2 اتخذا مسارا معاكسا للنمط الاستعماري و امتدادا لمسار التحرر الذي قادته أحزاب وطنية ثورية فظهر ما يعرف بحزب الدولة امتدادا لحزب الثورة لا سيما في الكتلة الشيوعية الاشتراكية و لا يزال هذا النموذج إلى اليوم في كل من الفيتنام، بورما، الصين، كوريا الشمالية، كوبا، فنزويلا... رغم سقوط الكتلة الشيوعية.

و تتنوع الأحزاب بين الأيديولوجية، البراغماتية، ذات القيادة الكاريزمية، و بعد المنظور ما بعد الحداثي تراجعت الأحزاب الأيديولوجية لصالح البراغماتية حيث اعتمدت المصالح بدل المبادئ، و حتى المواطن و الناخب أصبح محل استقطاب لبرامج التنمية و الرفاه و الترقية الاجتماعية التي تعمل على تلبية حاجاته اليومية بدل التخدر بالشعارات و الرموز الأيديولوجية الصماء.

4/ الصفوة السياسية:

الصفوة السياسية لا تنحصر في النخب الحاكمة بل تشمل كل من لها أدوارا تؤثر على مخرجات النظام السياسي من قرارات وسياسات عامة. و قد قدم الباحث **باريتو** تعريفا مشتركا مع **موسكا** للصفوة حيث عرفاها (بأنها تلك الأقلية المنظمة التي تحكم الأكثرية غير المنظمة حيث تسيطر بفضل قدراتها المتفوقة، رصيدها الثقافي و قوتها السياسية، الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية إما بالاكتساب أو بالوراثة).

و تتنوع النخب و الصفوات بين التقليدية، التقنوقراطية، الاقتصادية و المالية، الكاريزمية الرمزية، العسكرية.

ملخص المحاضرة 4

النظريات الغربية و اليسارية في التنمية السياسية

1/ نظرية التحديث:

تقوم على تقسيم المجتمعات إلى حديثة و تقليدية، متقدمة و متخلفة، حيث ان التطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة وفق مسار خطي مستقيم حتمي و شامل فالتنمية تشمل المجتمع برمته و ليس المجتمع السياسي فحسب. و حسب **دافيد أبتر** تمثل الحداثة آخر مرحلة للتنمية أين تبرز سمات المجتمع الغربي، حيث تبدأ التنمية بالتصنيع- تغير مبادئ التدرج الاجتماعي- توزيع المرتكز و الأدوار الاجتماعية. و بالتالي زوال التمايز الطبقي و حلول نظام وظيفي مهني يضم جماعات ذات كفاءة و مركز وظيفي متخصص. و سمات المجتمع الغربي هي: الإقامة- أساليب الترفيه و التسلية- القيم المادية، الاستهلاكية، الرمزية و المعنوية.

فالتنمية السياسية حسب منظري التحديث تتلخص في استيراد الأنماط و النماذج و القيم من الخارج (العالم الغربي) و تستوجب نقل الأدوار المهنية و التقنية و الإدارية من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات ير صناعية قصد القيام بدور تجديدي سريع يحرق المراحل لذلك يرى **آبتر** في الاستعمار قوة تحديثية كونية.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث في التنمية السياسية:**

- التصور الخطي لمسار التنمية أمر خيالي، فالتنمية عملية شاملة و مركبة و متداخلة عبر عدة اتجاهات و أنساق، و قد تعرف نسقا سريعا أو متباطئا، و مسارات أفقية - عمودية متداخلة.

- الارتكاز على تحليل المجتمع الغربي و تاريخه كنموذج مثالي يمثل مرجعية للمجتمعات المتخلفة متجاهلا خصوصياتها و أوضاعها لاسيما تلك التي رزحت تحت نير الاستعمار لعقود طويلة.

- أدلجة هذه النظرية تحت فلسفة الرأسمالية و الليبرالية و بالتالي ارتباطها بالسياسات الأمريكية في ظل الصراع ثنائي القطب.

2/ النظرية الماركسية:

تنطلق هذه النظرية من تحليل **كارل ماركس** لتطور المجتمع البشري عموما والمجتمع الرأسمالي على وجه الخصوص وفق مقاربة المادية التاريخية، فالتنمية و التطور البشري حسبه يمر بخمس (05) مراحل تمثل أنظمة اقتصادية و اجتماعية: المشاعية البدائية- الرق و العبودية- الإقطاعية- الرأسمالية- الشيوعية (آخر المراحل و أسماها).

فالنظام الاستغلالي (العبودي، الإقطاعي، الرأسمالي) يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقة مالكة لوسائل الإنتاج و أخرى مستغلة كإحدى وسائل الإنتاج. هذا الانقسام يولد صراعا طبقيا يفضي لانتصار الطبقة المستغلة الكادحة (البروليتاريا: العمال و الفلاحين) على البورجوازية (الملاك و أرباب العمل) فتسود الاشتراكية في الإنتاج و التوزيع و تتحقق العدالة الاجتماعية.

و التنمية السياسية في المنظور الماركسي تمر عبر مرحلتين:

- السيطرة على الدولة: بما أن الدولة مجرد أداة قهر و استغلال في يد البورجوازية وجب على البروليتاريا تحريرها ثم السيطرة عليها (و هو ما طبق حرفيا في ثورة البلاشفة 1917م).

- إلغاء الدولة و حلول المجتمع الشيوعي: السيطرة على الدولة من قبل البروليتاريا هدف مرحلي في سبيل هدف غائي و نهائي و هو تكريس المجتمع الشيوعي تزول فيه الفوارق المادية و الاجتماعية، و بالتالي يصبح وجود الدولة لا مبرر له.

و قد حاول **ماركس** دراسة المجتمعات الآسيوية كبديل يختلف عن النماذج الأوروبية كونها مجتمعات زراعية، منغلقة، عشائرية.

- **الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية في التنمية السياسية:**

على المستوى الفلسفي، الفكري و النظري تتعارض هذه النظرية مع النزعة الإنسانية في حب التفوق و التمايز، التملك، حرية المبادرات الخلاقة، عدم توازن الجهد مع الأجر. كما أن فكرة الشيوعية و إلغاء الدولة ككيان سياسي حاضن و ناظم للحياة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية غير واقعية لأنها تؤدي إلى نتيجة عكسية تتمثل في الفوضوية (anarchie) بدل المجتمع الشيوعي المثالي. و الدليل أن الدول الاشتراكية و الشيوعية استمرت بل و زادت من قمع مجتمعاتها فتكرست ظاهرة دكتاتورية النخبة البروليتارية و كانت أكثر قسوة من الهيمنة البورجوازية العدو التقليدي الذي قامت ضده.

أما على المستوى التطبيقي فعرفت هذه النظرية انتكاسات كثيرة بسبب فشل التجارب الدولية للماركسية في التنمية السياسية حيث اعتمدت على الأحزاب ذات الأيديولوجية الشيوعية و الاشتراكية كأحزاب وحيدة مسيطرة (حزب الدولة) أي غياب التنوع و المنافسة الحزبية مما أدى لإضعاف الحياة السياسية بشكل عام. و الدليل على ذلك سقوط المعسكر الشيوعي في الحرب الباردة و انهيار معظم أنظمته السياسية تباعا مع نهاية ثمانينيات القرن 20م ابتداء بالنظام السوفيتي زعيم الكتلة وصولا لأصغر الأنظمة في أوروبا الوسطى و الشرقية.

3/ نظرية التبعية (الماركسية الجديدة):

ظهرت في العالم الثالث بأمريكا اللاتينية، أفريقيا و الشرق الأوسط و بعض المفكرين اليساريين الغربيين بستينيات القرن 20م خاصة مع أفكار **راوول بريبيش، بيير جاليت، آندري فرانك، سمير أمين، بابلو غونزاليس كازانوفا، أرمانو كوردوفا**..... حيث قامت بنقل الصراع حول الثروة و علاقات الإنتاج من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي و أصبحت الدولة هي وحدة التحليل بدل الطبقة الاجتماعية، و عليه انتقلت من هيمنة الطبقة البورجوازية على الطبقة البروليتارية إلى هيمنة الدول الرأسمالية على المجتمعات الكادحة عن طريق الظاهرة الاستعمارية كمرحلة أولى، في ظلها تكرست الدول الامبريالية كقوة استغلال و اضطهاد لشعوب المستعمرات، ثم تواصلت في المرحلة الثانية علاقات ما بعد الاستعمار و الحفاظ على هيمنة الدول الرأسمالية و الامبريالية العالمية على الدول حديثة الاستقلال التي تعاني من التخلف السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي، و عليه فظاهرة التخلف ليست لأسباب داخلية بل خارجية (الاستعمار القديم و الجديد).

و تقوم التنمية السياسية النيوماركسية على محاربة مشاريع التحديث وفق النمط الغربي الرأسمالي و استبداله بمشاريع وطنية تعمل على تحقيق الاستقلال السياسي و الاقتصادي (الاكتفاء الذاتي) و تفك الارتباط مع النظام الامبريالي الدولي و آلياته الاقتصادية و المالية (نظام بروتن وودز)، لأن التحديث عبارة عن قناع لتنمية زائفة يخفي مشروع استعمار جديد بروابط و آليات جديدة ترعاه فئات حاكمة عميلة فتبقى الدول الغربية هي المركز و الدول المتخلفة هي الهامش، ويزداد الأغنياء ثراء و الفقراء بؤسا و شقاء. و يصل المنظران البرازيليان **دوس سانتوس** و **سلسو فرتادو** لفكرة إصلاح الداخل بعمل ثوري و تغيير بنيوي جذري ينهي حكم البورجوازية المحلية و المثال الكوبي مثالي في الإطاحة بنظام **باتيستا** الذي رهن الاقتصاد الكوبي في إنتاج خام قصب السكر بمنتجين أمريكيين و لصالح مصانع شركات أمريكية.

- **الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية (الماركسية الجديدة):**

تتمحور أهم الانتقادات حول تركيز هذه النظرية على العوامل الخارجية للتخلف و إهمال العوامل الداخلية، إضافة للوقوع في التعميمات الواسعة على دول العالم الثالث و عدم مراعاة الفوارق بين أنظمته السياسية و مجتمعاته. و رغم هذه العيوب إلا أنها لا تلغي إسهامات النظرية التبعية في التنبيه لروابط التبعية كعائق كبير في وجه المشاريع الوطنية للتنمية السياسية و الإقلاع الاقتصادي بسبب زرع نخب و أنظمة سياسية عميلة ، تعمل لمصالحها الشخصية و مصالح للدول الرأسمالية بربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة. الأمر الذي يفسر غياب الحكم الراشد و التنمية في العالم الثالث لصالح الحروب، النزاعات المسلحة، التخلف و الفقر. ارتفاع المديونية و التبعية المالية لهيئات دولية رأسمالية كالمنظمة العالمية للتجارة OMS و صندوق النقد الدوليFMI . ناهيك عن انتهاك سيادة دولها بتدخلات مجلس الأمن الدولي سياسيا و عسكريا.

4/ نظرية ما بعد الحداثة في التنمية السياسية:

جاءت هذه النظرية في أواخر الحرب الباردة حيث ترتكز على أيديولوجية ليبرالية تدعوا للحريات الفردية و الجماعية، الحرية الاقتصادية و الخصخصة، ترقية الفرد و لتنمية البشرية و الرفاه، و تبنت مفاهيم مثل التنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد و سلامة الوسط البيئي.

التنمية السياسية حسب هذه النظرية تقوم على نشر النموذج الديمقراطي الغربي وفق مسار العولمة و توحيد الثقافات تحت نمط واحد بقيم غربية، و هو ما عرف بالدمقرطة و الذي انخرطت فيه عدة دول كانت تتبنى أنظمة سياسية شيوعية. و ترافق ذلك مع تبني الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي (UNDP) لفكرة الحوكمة السياسية (الحكم الجيد) و الرشادة الاقتصادية.

كما دعت هذه النظرية لتجسيد مفهوم المجتمع المدني و تمكينه سياسيا بدل الاقتصار على المؤسسات الرسمية للدولة و مجالسها التمثيلية (الانتقال من الديمقراطية التمثيلية النيابية إلى الديمقراطية التشاركية و التداولية).

- **الانتقادات الموجهة لنظرية ما بعد الحداثة:**

- عدم احترام هذه النظرية للموروث الحضاري و الثقافي لشعوب العالم النامي لا سيما العالم الإسلامي

و حضارات الشرق الأقصى.

- العولمة الاقتصادية تكرس نظام بروتون وودز غير العادل، و تحرير الأسواق يدمر الاقتصاديات الوطنية الناشئة لعدم قدرتها التنافسية أمام منتجات الدول المتقدمة.
- التنمية المستدامة و حفظ البيئة شعار زائف حيث أن استنزاف الموارد و التلوث البيئي معظمه بسبب الدول المتقدمة.
- التركيز على المؤسسات غير الرسمية و الفعاليات المجتمعية بدعم من المنظمات الدولية يضعف أداء المؤسسات الحكومية و ينتهك سيادة الدول النامية و المتخلفة.
- نجاح مشاريع التنمية السياسية و الاقتصادية في كثير من دول العالم النامي بأفكار محلية و رؤى وطنية بعيدة عن النموذج الغربي و الاملاءات الخارجية (البرازيل، تركيا، ماليزيا، الشيلي...).

ملخص المحاضرة 5

النظرية الإسلامية في التنمية لسياسية

النظرية السياسية الإسلامية شرعية و ليست وضعية أي أنها ترتكز على ما جاء في دين الإسلام من التشريع الرباني بالنصوص (القرآن الكريم و السنة النبوية) بدل الأفكار السياسية و القوانين البشرية.

أولا/ مرتكزات النظرية السياسية في الإسلام:

الدولة في الإسلام كيان سياسي و قانوني- مؤسساتي ضروري لحياة الرعية من مسلمين و غيرهم (أهل الذمة) و راع و ناظم لمصالحهم، يعمل في كنفها نظام سياسي متفرد كنموذج للحكم و السلطة حيث يرتكز النظام السياسي الإسلامي على مفاهيم و مبادئ أهمها:

1 - الحاكمية لله (The Sovereignty of God):

تقوم العقيدة الإسلامية على مبدأ **توحيد الألوهية و الربوبية،** فالله هو المعبود و هو الرب المطاع دون سواه من جميع خلقه، و في الشق السياسي الله عز و جل هو مصدر الحكم(government) و صاحب السيادة (sovereignty) إذ حتى الأنبياء و الرسل يخضعون لحكمه و مشيئته في تبليغ دينه و شرعه. و لذلك فمصدر الحكم و السيادة و الشرعية السياسية كلها من الله **{ .... و الله يؤتي ملكه من يشاء، و الله واسع عليم} (البقرة:247)** و قوله تعالى **{إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ...} (يوسف:40)**

و عليه فالحاكم في النظام السياسي الاسلامي يستمد سلطته (Autority) من الشرعية الدينية فهو خليفة رسول الله محمد (ص) النبي و مؤسس دولة الإسلام الراشدة وأول حاكم بأمر الله فيها. و الذي بدوره يستمد شرعيته و سلطته من إرادة الله. قال تعالى: **{أولئك الذين آتيناهم الكتاب و الحكم و النبوة} (الأنعام: 89)** و قال عز و جل **{و ما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله} (النساء:64)**

2 - التشريع الإلهي السماوي (The Heavenly, Divine Legislation):

لا يملك الحاكم المسلم صلاحية التشريع بل هو موكل بالإدارة و القيادة و الحكم بما أنزل الله و حتى التشريع الذي يقوم به الفقهاء يكون بمقتضى النصوص الواردة في القرآن (الآيات) و السنة (الأحاديث النبوية) أي أن التشريع سماوي و ليس وضعي. قال تعالى **{و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون} (المائدة:45)**

3 - الأهداف الأساسية من الحكم و السياسة الإسلاميين:

- **التمكين لدين الله:**

السياسة في الإسلام تهدف أساسا إلى مقاصد دينية و دنيوية، أي التمكين للدين الإسلامي و رفع كلمة الله و بتطبيق شرعه و إقامة حدوده في مؤسسات الدولة و دواوينها و في رعاياها المسلمون و غير المسلمين (الذميون)، قال تعالى **{الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة و أتوا الزكاة و أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر و لله عاقبة الأمور} (الحج:41).** فالحاكم المسلم مكنه الله من الحكم و الرياسة كتكليف مقابل أن يسعى للتمكين لدين الله و إقامة أوامره و نواهيه.

- **إقامة العدل و الإنصاف:**

و هو عكس الظلم و الجور و الطغيان، فعلى الحاكم المسلم أن يتصف بالعدل و الانصاف و السماحة و الرحمة لأنها من صفات الله عز و جل مصداقا لقوله تعالى**{لقد أرسلنا رسلنا بالبينات و أنزلنا معهم الكتاب و الميزان ليقوم الناس بالقسط ...} (الحديد:25)**. و ذلك بالتمكين للحقوق و فرض الواجبات و الضوابط.

- **الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر:**

تستهدف الدولة الاسلامية و نظامها السياسي و حكامها انتهاج سياسة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أي الدعوة لفعل الخيرات و اجتناب الآثام و الشرور تصديقا للأمر الرباني**{وتعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الإثم و العدوان و اتقوا الله إن الله شديد العقاب} (المائدة:02)** و سياسة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر واجب سياسي على الحاكم و واجب اجتماعي على الفرد المسلم (الرعية) لكن أثره عند الحاكم أبلغ لأن الحاكم يمتلك الأساليب الثلاث و أدواتها في تطبيق هذا المنهج:

- حب الخير و إنكار الشر و الظلم **كتما** و صمتا أي النية و أداتها القلب.

- حب الخير و إنكار الشر و الظلم **جهرا** أي القول و المجاهرة و أداته اللسان(قوانين الدولة، أوامر الحاكم و قراراته القولية و المكتوبة).

- حب الخير و إنكار الشر و الظلم **تنفيذا** و أداته اليد (القوة القاهرة عند الحاكم من قضاء، شرطة و سجون ..).

قال تعالى **{كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف و تنهون عن المنكر و تؤمنون بالله ... } (آل عمران:110)**

ثانيا/ نظام الحكم - الحكومة (The Regime- Government):

1 - الولاية العامة (الحاكم، الخليفة، أمير المؤمنين، إمام المسلمين)

الحكم، الخلافة، الإمامة، الرياسة، الولاية العامة مفاهيم و مصطلحات إسلامية تدل تولي السلطة السياسية، حيث يتم اختيار حاكم المسلمين على مرحلتين:

- **مرحلة الاختيار الشوري:**

أي اختيار الحاكم من بين المترشحين للمنصب وفق **مبدأ الشورى (The Shura)** و ذلك من قبل كبار الأمة و نخبتها من الفقهاء و رجال السياسة ، الإدارة، أصحاب الرأي و الخبرة ... أو ما يسمون بـ**أهل الحل و العقد.** امتثالا لقوله تعالى**{و أمرهم شورى بينهم} (الشورى:38).**

- **مرحلة المبايعة:**

و هي مرحلة التزكية و المصادقة على الاختيار و الانتخاب الشوري للحاكم عن طريق **عقد البيعة (The pledge of Allegiance)** للحاكم من الأعيان و الوجهاء و عوام الناس في مختلف أقاليم و أقطار الدولةو هي عقد أو ميثاق يتعهد فيه الرعية المسلم بإقرار ولاية الحاكم أو الخليفة المختار شوريا و يتعهد بطاعته في ظروف الرخاء و الشدة، في اليسر و العسر، في المنشط و المكره.

و آلية اتخاذ القرار السياسي مبنية على نفس المبدأ (الشورى)، فتفاديا للتسلط و الاستبداد يجب على الحاكم المسلم الاحتكام لمبدأ المشاورة امتثالا للأمر الرباني الذي وجهه الله عز و جل لنبيه محمد (ص) مؤسس الدولة الإسلامية و أول حاكم عليها بلزوم استشارته لأصحابه قبل اتخاذ القرارات، قال تعالى **{و شاورهم في الأمر } (آل عمران:159).**

2 - الولايات الخاصة:

في النظام السياسي الاسلامي تعد من الولاية الخاصة كل ما تعلق بالمناصب و المسؤوليات مما دون الخلافة أو الرياسة الكبرى أي الولاية العامة، و من ذلك:

- **الوزير** (كبير المستشارين و رئيس الحكومة)

- **مسؤولوا الدواوين** (الوزراء) مثل ديوان البريد (وزارة المراسلات الرسمية)، ديوان القضاء (وزارة العدل)، ديوان الشرطة (وزارة الداخلية)، ديوان الجند (وزارة الدفاع)، ديوان الحسبة (وزارة المالية) .... إلخ

- **الولاة** (حكام و أمراء الأقاليم و الأقطار).

3 - واجبات الدولة الإسلامية و الحاكم المسلم:

- حفظ الدين من الابتداع غلوا و تميعا إفراطا و تفريطا. و العمل به و الحث على تحقيق ذلك في مؤسسات الدولة و مجتمعها.

- حماية بيضة الإسلام بالدود عن الأمة و تامين حدود الدولة (دار الإسلام) أي جهاد الدفع.

- معالجة المظالم و الأحكام بالتاسيس لقضاء شرعي عادل و منصف مع إقامة حدود الله من غير تجاوز أو تقصير.

- عمارة البلدان و تمهيد سبلها و مسالكها و تأمين كل مصالح الرعية.

- اختيار و تعيين أصحاب الولايات الخاصة من مسؤولي الدواوين و الولاة ... من أهل الكفاية والأمانة.

ثالثا/ مقارنة أسس و مفاهيم النظرية السياسية الإسلامية مع النظرية السياسية الديمقراطية:

لقد بين المفكر السياسي الإسلامي الهندي **أبو الأعلى المودودي** (حيدر آباد-الهند 1903/ لاهور- باكستان 1979م) الاختلاف الكبير بين النظرية السياسية الاسلامية و نظيرتها الديمقراطية ففي محاضرة ألقاها بجامعة لاهور سنة 1939م نسف المودودي أي تقارب بين النظريتين في الأصول و المنطلقات و الأدوات و الوسائل، الأهداف و الغايات. بتحليل يرتكز على المنهج الأصولي القريب من السلفية النجدية (محمد بن عبد الوهاب).

1 -أيديولوجية الدولة و النظام السياسي:

الفكر الاسلامي ديني بامتياز، و إذا أردنا توصيفا سياسيا معاصرا و مستحدثا لطبيعة الأيديولوجيا الإسلامية يمكن القول أنها **دينية شمولية** لأن الدين الاسلامي الذي تقوم عليه شمولي من حيث المضمون كونه يشتمل على كل المجالات السياسية، الاجتماعية، الإقتصادية .... إلخ و شمولي من حيث التطبيق فهو مفروض على الفرد و الجماعة، على الحاكم و المحكوم، على الدولة و المجتمع معا. في حين تقوم الأيديولوجية الديمقراطية على الإتفاق. فهي**توافقية وضعية** تصاغ بإرادة الأغلبية من الشعب أو ممثليه مع ضمان حرية الرأي تأييدا و رفضا. فهي تتبنى حرية الخيار و الاختيار في كل مجالات الحياة بما يوافق أهواء و رغبات الأغلبية من الناس.

2 -مصدر الشرعية و صاحب السيادة:

كما سق ذكره، فإن النظرية السياسية الاسلامية تعتبر أن اللهThe God هو مصدر **الحاكمية** أي مصدر شرعية الحكم و صاحب السيادة في آن واحد، في حين تعتبر النظرية الديمقراطية أن مصدر الحكم و السلطة هو الشعب The people و هو صاحب السيادة كذلك.

3 -مصدر التشريع و طبيعته:

التشريع في الإسلام هو رباني سماوي مصدره كلام الله **(القرآن)** و أحاديث نبيه **(السنة)** و سن القوانين الأساسية مستمد منهما، و حتى القوانين التنظيمية لشؤون الحياة لا يجب أن تتعارض مع التشريع الرباني. في حين التشريع الديمقراطي هو وضعي بشري نتاج الفكر الإنساني من أقوال الفلاسفة و المفكرين و فقهاء القانون يتم تبنيها أو سن قوانين أخرى من قبل نواب البرلمان ممثلي الشعب ثم المصادقة عليها من قبلهم أو عرضها على الشعب لإبداء رأيه موافقة أو رفضا بما يسمى الاستفتاء. و بالتالي فالتشريع الاسلامي هو **ما يريده الله** أما التشريع الديمقراطي فهو **ما يريده البشر** أو المجتمع ككل.

4 -نظام الحكم و آلية اختيار الحاكم:

في النظام السياسي الإسلامي يتم اختيار الحاكم وفق مبدأ الشورى بأسلوب**نخبوي** أي من خاصة الناس **(مجلس أهل الحل و العقد)** وفق شروط دينية (الإسلام، الذكورة، التقوى و الورع، العدل) و دنيوية (العلم، الكفاءة، الحكمة،الخبرة

و التمرس)، أما الإحتيار الديمقراطي للحاكم فيتم بأسلوب **حماهيري** عن طريق **الانتخاب الشعبي** فيشارك كل الناس الأكفاء و غيرهم، المتعلمون و الجهلة، العقلاء و السفهاء ... وفق شروط سياسية و قانونية وضعية كجنسية الانتساب للدولة ،السن، العقل، المستوى العلمي و الثقافي.... و يتم تحاهل الشروط ذات الخلفية الدينية.

5 - المواطنة و الجنسية:

تتفق النظرية الإسلامية مع النظرية الديمقراطية نسبيا في مبدأ **المواطنة** باعتبار أن الأرض تسع الجميع مسلمين و غير مسلمين لكنها تضع شرطا سياسيا و هو **سلطان الدولة الإسلامية** على هذه الأرض أي تكون أرضا أو بلادا إسلامية. فينقسم المواطنون بين مسلمين و أهل الذمة تطبيقا للقاعدة الاسلامية لحرية المعتقد. قال تعالى**{لا إكراه في الدين ... } (البقرة: 256)** و قال أيضا **{قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ... لكم دينكم و لي دين }** **(الكافرون:1- 6)**.

و بنفس المبدأ فإن التعبير القانوني عن المواطنة أي حياز**ةالجنسية** يشترط فيه إسلام الدولة المانحة لها تحقيقا لقاعدة **الولاء و البراء** أي الولاء لسلطان الإسلام و البراء من سلطان الكفر. قال تعالى قال تعالى**{لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين و من يفعل ذلك فليس من الله في شيء} (آل عمران:28)**. و قال أيضا**{لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين} (النساء:144).** و عليه إن كانت بلادا غير مسلمة خاضعة لسلطان الدولة الكافرة لا يجوز للفرد المسلم التجنس بجنسيتها، لأنه من موالاة الكفار و الخضوع لتشريعاتهم و قوانينهم. و لذلك ذهب الجمهور الفقهاء لتحريم الإقامة الدائمة في البلدان و الدول الكافرة خشية على الدين من الضياع و حفظا لعزة المسلم من التضييق و الذل القهر. قال تعالى **{... و لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا} (النساء:141)**

أما النظام الديمقراطي فلا يعتد بالأطر الدينية للجنسية و التجنس بل باحترام المقيم الأجنبي**للمبادئ الوضعية** (حرية الفرد و الجماعات في الفكر و الرأي و المعتقد و الجنس، فصل الدين عن الحياة المدنية و السياسية، المساواة بين المرأة و الرجل، ...) و مدى اسيفائه **الشروط القانونية** للتجنيس كالميلاد بأرض الدولة، الإقامة بها لمدة معينة، الزواج مع مواطنيها ... إلخ.

ثالثا/ الإتجاهات و المقاربات الفكرية السياسية الإسلامية:

1 - الإتجاه السياسي الأصولي التقليدي:

يتبنى هذا الإتجاه كل الأصول الشرعية الدينية المتعلقة بالسياسة الإسلامية و يكاد يتطابق مع إطارها المفاهيمي و الفكري الذي تقدم ذكره، معتمدا على النصوص الشرعية من الكتاب و السنة، و يعتبر الفقيه المفكر السياسي **أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي** المولود بالبصرة(العراق) سنة:364هـ/974م و المتوفي ببغداد (العراق) سنة:450هـ/1058م من رواد هذا الإتجاه. حيث يؤكد الماوردي في مؤلفه الشهير **الأحكام السلطانية** المتكون من عشرين بابا على **ستة (06) أمور** تمثل ركائز الحياة الدنيوية: دين متبع، سلطان قاهر، عدل شامل، أمن عام، خصب

دائم، أمل فسيح. و التالي فنصف أسباب صلاح الدنيا و انتظامها هي سياسية بالأساس (السلطان، العدل، الأمن). كما يؤكد الماوردي **وجوب عقد الإمامة** كفريضة إسلامية لأن الحاكم (أمير البلاد) هو خليفة رسول الله و القول بأنه خليفة الله في أرضه هو قول فاسد لا يصدر إلا عن فاجر. و أن الترشح للإمامة و المشاركة في اختيار صاحب الإمامة أمر مخصوص لأهل الإختيار من جماعة الحل و العقد و ليس الدهماء و العامة من الناس.

و في نفس الإتجاه سار الفقيه شيخ الإسلام **أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني ابن تيمية** المولود بحران (الشام) سنة 661هـ/1263م و المتوفي بدمشق (الشام) سنة728هـ/1328م. حيث جمع آرائه في مؤلفه السياسي الشهير **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية** كرسالة نصح و وعظ لأحد الحكام المسلمين في زمنه. و من بين أهم ما جاء فيها أن الولاية العامة و الخاصة يشترط فيها ركنان أساسيان: **القوة و الأمانة**.

فالقوة يتغير مدلولها بتغير مجال الولاية ففي باب الحرب القوة هي شجاعة القلب، و قوة البدن، الخبرة بالحروب، المخادعة فيها، الكر و الفر و ما إلى ذلك. و في باب القضاء و الحكم بين الناس القوة هي العلم و قوة الشخصية، تنفيذ الأحكام و إقامة الحدود و عدم التهاون فيها. و **الأمانة** هي التقوى و الورع و العفة و الصدق في سياسة أمور الناس و حكمهم و قضاء مصالحهم. قال تعالى **{إن خير من استأجرت القوي الأمين} (القصص:26)** و يرى ابن تيمية في حالة افتقاد إحدى الشرطين (القوة، الأمانة) أو ضعف أحدهما مقابل الآخر إمكانية **التفاضل** بين الصفتين في الولايات الخاصة بقاعدة **الأمثل فالأمثل** و ذلك حسب طبيعة الولاية ففي إمارة الحرب يفضل القوي الشديد الشجاع مع فجوره على التقي الورع مع ضعفه و تخاذله، و في ولاية القضاء يفضل العالم الورع على الفاجر و هكذا....

2 - الإتجاه السياسي الأصولي الحديث (السلفية التقليدية):

ظهر هذا الإتجاه في القرن الثامن عشر (18م) الميلادي بوسط الجزيرة العربية و تحديدا إقليم نجد، و ذلك عندما انتشر الجهل و الأمية مع الابتعاد عن أصول العقيدة الاسامية أمام مظاهر الشرك كاتخاذ الأولياء الصالحين و قبورهم مزارات للتعبد و الدعاء و تقديم القرابين و الأضاحي، فقاد الشيخ الفقيه **محمد بن عبد الوهاب النجدي** (ولد بالعيينة في نجد سنة 1703م و توفي سنة1792م) مسيرة الدعوة الاسامية بالعودة لأصول الدين و العقيدة الصحيحة و ترك العقائد الفاسدة و مظاهر الشرك و اتخذت أفكاره و حركته طابعا سياسيا عندما عاهده زعيم قبيلة آل سعود و حاكم بلدة الدرعية **سعود بن مقرن** على تبني دعوته و نصرتها بالسيف فتأسست بذلك الدولة السعودية الأولى. و من أعلام هذا الاتجاه العاصرون نجد عالم الحديث الشيخ **محمد ناصرالدين الألباني** (ألبانيا:1914م/ سوريا:1999م) مشايخ كبار أغلبهم من السعودية مثل **محمد صالح العثيمين** و الشيخ **عبد العزيز بن باز.**

يرى السلفيون التقليديون و هم أصوليون ظهروا في العصر الحديث أن أسباب انحطاط الدول الاسلامية و تخلفها راجع لابتعاد شعوبها و مجتمعاتها عن أصول الدين الصحيح و العقيدة الصافية و أسباب التمكين السياسي ترتبط بالعودة للدين. و بنيان الدولة الاسلامية يقوم على بناء الفرد و المجتمع وفق الدين الاسلامي بفهم السلف من الصحابة

و التابعين. و لا جدوى من التغيير السياسي للنظام و الدولة في ظل تجاهل التغيير المجتمعي نحو تبني النهج الأصولي السلفي في إصلاح أمور الدنيا من سياسة و اقتصاد و مجتمع ... و لذلك يضع السلفيون السياسة كانشغال مؤخر و أن **التصفية و التربية** مقدمة على ما سواها من الأمور. و يعنون بها تصفية العقيدة و العلوم الشرعية من شوائب الابتداع و الضلالات و تربية المسلمين على هذا النهج و الفهم. حيث يرى **الألباني** أن هذا النهج هو السبيل الوحيد لتنمية سياسية تقربنا من أفضل نظام سياسي و هو **الخلافة الراشدة** و من أفضل مجتمع و هو **مجتمع الصحابة**.

3 - الإتجاه السياسي الإصلاحي:

بعد حقبة الانحطاط و التخلف الحضاري و الفكري و العلمي التي عاشها العالم الاسلامي منذ نهاية العهد العباسي الأول (القرن 11م) و صولا لنهاية العهد العثماني (القرن19م) التي واكبها إصلاح ديني- سياسي في أوروبا سرعان ما ساعد نهضة علمية و ثورة صناعية باهرة. ثارت كوكبة من المفكرين المسلمين على هذا الوضع محاولين تغييره تارة بالدعوة للعودة إلى الأصول و تارة بالاعتماد على الأفكار الغربية الحداثية و تارة بالدمج و المزج بينهما.

لكن طرق الاصلاح السياسي اختلفت في الأولويات و المنطلقات، فهناك من انتهج المنطلق الثوري و هناك من ركز على إصلاح التعليم، و هناك من ركز على القيم الفكرية و احضارية و هناك من تنى الإصلاح التعليمي- الاجتماعي بالابقاء على الأصول الدينية و الفكرية و الابتعاد عن المناهج و الأفكار الغرية.

1.3- المنطلق الثوري في الإصلاح: و رائده المفكر **محمد جمال الدين بن السيد صفتر الأفغاني** المولود بأسد آباد(إيران) سنة 1254هـ/1838م و المتوفي سنة 1315هـ/1897هـ بالأستانة (إسطنبول- تركيا) و المدفون بكابل (أفغانستان).و أهم أعماله الإسلام **و العلم، الرد على الدهريين، العروة الوثقى** حيث بعد عدة أسفار و إقامات و تقلد وظائف حكومية في عدة دول من العالم الإسلامي (أفغانستان، فارس، الهند، مصر، تركيا العثمانية) انتهت معظمها بالإقالات و النفي بسبب أفكاره الثورية الإصلاحية الجريئة في مواجهة الأنظمة و المجتمعات المحافظة و الرجعية، و بعد جولات بأوروبا خاصة إنجلترا، وقف الأفغاني على حجم الهوة الحضارية و العلمية و السياسية بين العالم الأوروبي المسيحي و العالم الإسلامي عربا و عجما. ركز الأفغاني على فكرة **الوحدة السياسية الإسلامية** كتنمية سياسية عابرة للأقطار في إطار الأمة بدل القطر. و ذلك بالمزج بين الأصل و التقليد باعتماد أفكار أوروبية حداثية.

و في المنطقة العربية سار المفكر **عبد الرحمن أحمد بهائي محمد مسعود الكواكبي** الولود بحلب (سوريا) سنة 1271هـ/1855م و المتوفي بالقاهرة (مصر) سنة 1320هـ/1902م، حيث يعتبر أكبر مفكر سياسي إصلاحي في المنطقة العربية و كانت اهتماماته السياسية منذ بداياته الصحفية في جريدة **الفرات** الحلبية عبر مقالات سياسية ناقدة للتسيير الحكومي و فساد الولاة العثمانيين و لما كانت الفرات مقربة من السلطة أنشأ جريدته الخاصة **الشهباء** ثم **الاعتدال** و بعدها تقلد وظائف حكومية في حلب لكنه اصطدم بالفساد و آثر السفر للعالم الإسلامي من شرق آسيا إلى شرق إفريقيا مرورا بمصر. قاوم الكواكبي سياسة التتريك ضد التعريب في أواخر الدولة العثمانية حتى كاد أن يكون **قوميا عروبيا** بدل أممي إسلامي. ذلك عمل الكواكبي على إنشاء نظام سياسي عربي إسلامي سما**الخلافة العربية** بدل

الخلافة التركية العثمانية. و قد تأثر بأفكاره حاكم مكة**الشريف حسين الهاشمي** و عمل على تجسيد فكرة الكواكبي لكنه تعرض لمؤامرة **سايكس بيكو** الشهيرة سنة 1917م.

2.3- المنطلق الإصلاحي المجتمعي الحداثي: و ذلك بالتركيز على تحديث التفسيرات الفقهية للإسلام وتحديث مناهج التعليم الديني و التعليم العام بإدخال المقررات الأوروبية و اعتمادها لإحداث التغيير نحو النهضة الفكرية و العلمية المنشودة و قاده تلميذ الأفغاني في مصر **محمد عبده** (1849م/1905م) و خلفه **محمد رشيد رضا** (1865م/1935م).

3.3- المنطلق الإصلاحي المجتمعي الأصولي: بالتركيز على بناء الفرد المسلم ثم المجتمع ثم الدولة ثم الأمة الإسلامية بالحفاظ على مقومات الأمة من أصول الدين الاسلامي و وعاؤه اللغوي (العربية) حيث سار العلامة الشيخ**عبد الحميد بن باديس الجزائري** (قسنطينة:1307هـ-1889م/قسنطينة: 1358هـ-1940م) في الجزائر على هذا انهج، فكان يتفق مع الزعيم السياسي **مصالي الحاج** في المنطلقات الفكرية (اختلاف هوية الأمة الجزائرية عن فرنسا و رفض سياسة الإندماج) وةيتفق معه في الهدف السياسي (استقلال الجزائر و تأسيس الدولة) لكنه يختلف معه في الأدوات فمصالي انتهج النضال السياسي الحزبي بتأسي الحزب تلو الآخر في حين ركز ابن باديس على تلقين المجتمع الجزائري أسس هويته العربية الاسلامية و إعداد جيل مستقل الفكر يقود إلى الاستقلال السياسي و هذا ما حدث إذ كان معظم مفجري الثورة من تلاميذ المدرستينن الباديسية و المصالية.

4.3- المنطلق الإصلاحي الحضاري: اعتمد نهضة **الحضارة** كأساس للنهضة السياسية و قاد هذا الخط المفكر الجزائري **مالك بن نبي (1905م-1973م)**، حيث ركز على الفجوة الحضارية بين العالم الإسلامي و الغرب و اعتبر أن الإصلاح السياسي هو جزء من الإصلاح الحضاري فالمشكلة حسبه هي تخلف حضاري و ليس تخلفا سياسيا بالأساس. فالسياسة الدولية (الاستعمار الأوروبي للدول الإسلامية) إنعكاس مباشر لأزمة الحضارة الاسلامية و صعود الحضارة الغربية حيث فسر الوضع بمفهوم **الدورة الحضارية.** كما شرح ابن نبي مشكلة الإنسان الأفروآسياوي في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا (1955م) و على الصعيد الوطني بالجزائر اتفق ابن نبي مع العلامة الإصلاحي**عبد الحميد ابن باديس** على التمايز الحضاري بين أبعاد هوية الأمة الجزائرية و الأمة الفرنسية و كذلك أسلوب التغيير بأولوية الإجتماعي (التعليم و التنشئة) على السياسي بالتركيز على الفرد ثم المجتمع ثم الدولة فالحضارة. مستدلا بالآية الكريمة **{إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم}(الرعد:11)**

4- الإتجاه السياسي الحركي (الإخواني):

قاد هذه المقاربة الفكرية في التنمية السياسية المفكر الاسلامي المصري**حسن البنا** (المحمودية- 1906م/القاهرة - 1949م)، الذي ارتكز على الدعوة الاسلامية في المجتمع عن طريق التأسيس لحركة نخبوية تجمع خيرة الشباب المسلم المتعلم الطموح سماها **حركة الإخوان المسلمين** حيث يقسم البنا الدعوة الاسلامية إلى ثلاث (03) مراحل:

أ/ مرحلة التعريف بالاسلام و أصوله و قيمه و أخلاقه و نظامه.

ب/ مرحلة لتكوين الدقيق لأفراد الحركة الإسلامية كي تكون قادرة على تحمل استحقاقات الدعوة بشكل فاعل.

ج/ مرحلة العمل المتواصل لتحقيق أهداف الجماعة.

و يقر البنا بتداخل هذه المراحل عند التنفيذ لطبيعتها المتشابكة لكنه يشدد على مستويات التنمية تدرج وحداتها المستهدفة بدءا ببناء الفرد**المسلم- البيت المسلم- المجتمع المسلم - الحكومة المسلمة- الوطن الإسلامي الكبير- نشر الدعوة لبقية العالم.** يؤمن البنا بسلمية التغيير و لكنه لا يستبعد خيار القوة نهائيا حيث ربطه بشروط و سياقات معينة إذ صرح "إن الإخوان المسلمون سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها...". لذلك اتهم الإخوان المسلمون بالاغتيالات التي حدث في مصر أواخر العهد الملكي. و كأهداف سياسية نادى بنظام دستوري إسلامي و إقامة الحكومة الإسلامية و مجتمع إسلامي يمنع فيه السفور و التبرج و الفنون الماجنة و إرساء اقتصاد إسلامي يحرم الربا و يقر الزكاة. لكن بعد اغتيال المؤسس حسن البنا سنة 1949م، اتجهت الحركة إلى الغلو و التشدد أكثر من خلال منظرها و مرجعها العقائدي المفكر الإسلامي المصري **سيد قطب** (أسيوط:1906م/ القاهرة: 1966م)، حيث اعتمد قطب مفهوم **الحاكمية** أي الحكم الذي يوافق شرع الله مقابل مفهوم **الجاهلية** أي كل النظم و القيم و المعايير غير الإسلامية التي يعد متبعوها من الكفار و أثار كتابه في **ظلال القرآن** ضجة كبيرة. و ظل قطب يعطي أولوية العقيدة الإسلامية و يتشدد فيها على حساب السياسة حيث يرى بعدم أولوية إقامة الدولة الإسلامية قبل إعداد صفوة مؤمنة قادرة على تنفيذ مشروعها المجتمعي و أوضح آرائه السياسية في كتاب**معالم في الطريق**. و في هذا الصدد اعتبر الأيديولوجية القومية الاشتراكية التي تبناها النظام المصري كفر صريح مما أدى إلى قرار إعدامه من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر سنة 1966م. و بعدها اتجه التيار الإخواني إلى أساليب الانخراط في العملية السياسية الديمقراطية (الغاية الإسلامية تبرر الوسيلة الكفرية !!) كما يرى المفكر الاخواني اللبناني **فتحي يكن** (طرابلس 1933م-2009م)

5-الإتجاه السياسي الجهادي-التكفيري(خوارج العصر):

عكس السلفية النجدية التقليدية التي توجب طاعة الحاكم و لو فسق و ظلم، ترى السلفية الجهادية بوجوب الخروج على الحاكم الظالم إذا لم يدعن للنصح بالحق، تحت قاعدة**"لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"**فالظلم لا يجوز على أي بشر لقوله تعالى في الحديث القدسي: **"يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي و جعلته بينكم محرما فلا تظالموا".** يرتكز هذا الفكر على قاعدة **الحاكمية و السيف** في إقامة الدولة الاسلامية، حيث تم الخلط بين جهاد دفع الكفار و بين قتال الحاكم و خروج عليه مادام الحاكم ظالم و لا يقيم شرع الله جاز الخروج عليه لأنه من أئمة الكفر و الظلم **(الطاغوت)** ازدهر هذا الفكر مع الجهاد الأفغاني ضد الغزو السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي و الجهاد البوسني ضد الصرب و الجهاد الشيشاني ضد الروس في التسعينيات، ثم تحول لقتال الأنظمة السياسية في مصر و الجزائر، ثم العراق، ليبيا،سوريا، السودان، الصومال. لأن الجهاديون الخوارج يعتبرون جهاد خدام الكفار مقدم على جهاد الكفار و أن إصلاح الدار قبل قتال الكفار. فظهرت التنظيمات المسلحة و نجح إحداها**(حركة طالبان)** في إقامة **إمارة إسلامية** بأفغانستان على مرتين الأولى من1996م-2001م و الثانية من 2021م - بعد انسحاب الجيوش الأمريكية- إلى اليوم. في حين فشلت تنظيمات القاعدة (في بلاد الرافدين، في بلاد المغرب الإسلامي ...) و الدولة الاسلامية بالعراق و سوريا

(داعش).

ملخص المحاضرة 6

المشاركة السياسية كهدف لعملية التنمية السياسية

1/ مفهوم المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية حسب **صامويل هنتنغتون** و **جون نيلسون** هي "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في العملية السياسية أي في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال"

أما **ميرون فينز** فيعرفها بأنها "ذلك التأثير في اختيار السياسات العامة و القادة السياسيين في أي مستويات الحكم محلية كانت أم قومية "

في حين يرى **عبد المنعم المشاط** بأن المشاركة السياسية تعد "شكلا من أشكال الممارسة السياسية يتعلق بأبنية النظام السياسي و آليات عمله المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت تأييد و مساندة أم معارضة، المهم أنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد و الجماعات الذين يقدمون عليه "

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف إجرائي للمشاركة السياسية بأنها **"تلك الأفعال و الأنشطة الإرادية الصادرة عن الأفراد و الجماعات تهتم بالشأن السياسي من اختيار للقادة السياسيين، انتخاب ممثلي الشعب، المساهمة في صنع القرار و صياغة السياسات العامة .... و بالتالي الاسهام في تجسيد الواقع و رسم المستقبل فيما يتعلق بالشأن السياسي،الاقتصادي و الاجتماعي"**

2/ مستويات المشاركة السياسية:

هناك مستويات مشاركة سياسية حسب طبيعة الهدف، مجال المشاركة و درجة الفعل ، وفقا للباحث **ميشال روش.**

- مستوى طبيعة الهدف: قد يكون الهدف منصبا سياسيا أو مجرد وظيفة إدارية، و قد الهدف المرحلي تقلد المنصب مباشرة أو الاكتفاء بالتأثير على صاحبه و قضاء المصالح من خلف الستار.
- مستوى مجال المشاركة: قد يكون مجال المشاركة واسعا كالترشح للمناصب السياسية و الحكومية العليا، العضوية و الانخراط في التنظيمات السياسية، الاقتصادية و المجتمعية...أو مجرد حضور الفعاليات، التظاهرات العامة و الاجتماعات.
- مستوى درجة الفعل: قد يكون فعل المشاركة نشطا و مؤثرا، كما قد يكون ضعيفا غير فعال مثل مجرد

الاهتمام فقط بالشأن السياسي بدل المشاركة فيه، و قد لا يكون هناك اهتمام بالأساس و يتكرس العزوف و اللامبالاة.

3/ مظاهر المشاركة السياسية:

قد تأخذ مظاهر المشاركة السياسية طابعا رسميا أو غير رسمي، و قد تكون متواصلة أو ظرفية مناسباتية فقط.

- الاستحقاقات الانتخابية: من التسجيل في قوائم الناخبين، الترشح للمناصب و العضوية في المجالس التمثيلية، حضور التجمعات و المهرجانات الانتخابية، الانخراط في المساندة و الحملات الدعائية،التصويت يوم الاقتراع.
- النشاط المنتظم المتواصل: متابعة الشأن السياسي و جمع المعلومات و المعطيات عنه، النقاش السياسي، العضوية في الأحزاب و النقابات و المنظمات غير الحكومية، حضور التجمعات....

4/ تقييم عملية المشاركة السياسية:

- **الإيجابيات:**

تعمل المشاركة السياسية من خلال مساهمة المواطنين في صنع القرار و رسم السياسات العامة و اختيار ممثليهم و ساستهم على إعادة هيكلة و تنظيم بنية النظام السياسي و مؤسساته و تعزيز علاقته بقاعدته المجتمعية (بيئته الاجتماعية).

كما تمكن المشاركة السياسية للمواطن النظام السياسي من اكتساب أهم معيار للشرعية السياسية (رضى المواطن من خلال اعترافه بالنظام السياسي و قبوله المشاركة) و القانونية (احترام النظام السياسي للإجراءات القانونية الدستورية و التنظيمية في تجديد مؤسساته و أدائه الوظيفي).

إضافة لكونها تساهم من خلال ربط النظام السياسي ببيئته الداخلية في تقوية مسار التنمية السياسية و تمتين الوحدة الوطنية في مواجهة تأثيرات البيئة الخارجية (الدولية).

- **السلبيات (أزمة المشاركة السياسية):**

عندما يكون معدل المشاركة السياسية كبيرا كما و نوعا (مشاركة جميع المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و البنى المجتمعية...) فإن ذلك قد يؤدي إلى عجز وظيفي للنظام السياسي حيث يرى **لوسيان باي** أن اتساع المشاركة السياسية الجماهيرية و تدفق المشاركين الجدد و انجذاب قطاعات جديدة من المجتمع نحو العملية السياسية قد يشكل ضغوطا كبيرة على مؤسسات النظام القائمة مما يؤدي بهذه المؤسسات لتجاهل هذه المدخلات و صياغة القرارات و السياسات في العلب السوداء و الغرف السرية للنظام السياسي. و بالتالي التحول من الأسلوب الديمقراطي في الحكم إلى أسلوب حكم الأقلية (الأوليغارشية) أو ما سماه **روبرت دال** ب"ديمقراطية القلة". (تجاهل الحكومة اليونانية للاحتجاجات الشعبية ضد سياسة التقشف المالي 2014م).

ملخص المحاضرة 7

التكامل السياسي كهدف لعملية التنمية السياسية

1/ مفهوم التكامل السياسي:

يرى بعض الباحثين أن التكامل السياسي على أنه عملية (processus) ، في حين ينظر إليه آخرون على أنه حالة نهائية. و يعرف كارل دويتش Karl Deutch التكامل السياسي على أنه "تحول الوحدات التي كانت منفصلة من قبل إلى أجزاء أساسية في نسق متماسك يوفر للمجتمع حالة من الأمن و الاستقرار "

و كتعريف إجرائي يمكن القول إجمالا أن **"التكامل السياسي هو عملية اجتماعية-سياسية-تاريخية تجتاز الولاءات الضيقة إلى الولاء القومي الموحد في إطار دولة واحدة بمضامين جامعة كقيم المواطنة، التضامن، الوفاق الوطني... بما يحقق الانسجام، الرقي، الأمن و الاستقرار في الدولة و المجتمع بآن واحد"**

2/ أنواع و صور التكامل السياسي:

حسب الدراسة التي قام بها ميرون فينر M. Viner عن التكامل و التنمية السياسيين فقد قسم التكامل السياسي إلى خمس (05) صور و أنواع هي:

- **التكامل القومي:** أي تجمع المكونات المتمايزة اجتماعيا و ثقافيا ثم اندماجها في وحدة إقليمية و هوية قومية واحدة مع تحول ولائها إلى مجتمع واحد.
- **التكامل الإقليمي:** أي ترابط أقاليم الدولة بشكل يتيح لها التغلغل و بسط سيادتها وفق سلطة وطنية مركزية.
- **التكامل بين النخبة و الجماير:** أي ردم الفجوة الاجتماعية و الثقافية و العرقية و الطبقية بين النخبة و البقية الجماهي و زيادة الارتباط بينها بحيث تتمكن النخبة من التأثير في الجماهير و تعبر عن مصالحها فتنجح عملية التعبئة الاجتماعية و السياسية.
- **التكامل القيمي:** أي توفر الحد الأدنى من القيم المشتركة بين أفراد الشعب بحيث يمكن الحفاظ على النظام الإجتماعي العام كقيم التاريخ المشترك، الرموز العامة، قيم العدالة و المساواة...
- **السلوك التكاملي:** أي تحرك الجماهير في تجاه تحقيق مصالح عامة مشتركة لكن بأسلوب منهجي منظم من خلال تنظيمات اجتماعية و سياسية على غرار الجماعات الضاغطة، التنظيمات النقابية و المهنية.... و بالتالي تحقيق المشاركة الشرعية المنظمة و الفاعلة في تسيير الشأن العام.

2/ مشكلة و أزمة التكامل السياسي:

- **طبيعة الأزمة و أسبابها:**

تتخذ أزمة التكامل السياسي طابعا بنيويا عندما تبدأ علاقات الاندماج بين الجماعات العرقية و الثقافية و الطبقية بالتفكك أفقيا لتهديد هوية المجتمع ومن ثم كيان الوحدة القومية (الدولة و أقاليمها) بالتوازي مع مسار تفكك عمودي بين السلطة (الحكومة) و الجماهير (الشعب) الذين يبتعدون عن العملية السياسية ككل. و بالتالي يسود احساس عام بأن المحددات السياسية، الثقافية و السيكولوجية ليس محل إجماع من قبل أفراد المجتمع، فتبدأ ظاهرة الإغتراب الاجتماعي التي سرعان ما تتحول لاغتراب سياسي عندما يشعر المواطنون بأن النظام السياسي لم يعد يتجاوب معهم إيجابيا و مخرجاته لا تلبي مطالبهم و تطلعاتهم.

و تعود **أسباب أزمة التكامل السياسي** لجملة من الاعتبارات مثل

- انخفاض درجة التماسك الاجتماعي من خلال ضعف تماسك مكوناته من جماعات عرقية و قيم ثقافية بما لا يحقق التماسك المجتمعي، مع عدم وجود إستراتيجية لحل و استيعاب هذه المشكلة في نسق تحول أو تغيير سلمي و سلس.
- ضعف الأداء العام للنظام السياسي في أداء وظائفه الأساسية (التوزيعية، التنظيمية، الاتصالية، الاستجابية...)، فنمثلا انعدام العدالة في توزيع الموارد يؤدي إلى ترجيح مصالح طبقة أو جماعة أو نخبة دون أخرى فيثير ذلك عدم الرضى و رفض الامتثال للقرارات و السياسات غير المتوازنة من قبل الشعب.
- ضعف البنية المؤسساتية للنظام السياسي و عدم قدرتها على استيعاب و مسايرة الانضمام المتزايد لشرائح جديدة من المجتمع إلى العملية السياسية ما يؤدي إلى تفككها.

- **مظاهر أزمة التكامل السياسي:**

تتخذ أزمة التكامل السياسي عدة صور و مظاهر داخلية على مستوى الدولة الواحدة أو خارجية على مستوى محيطها الإقليمي، مثل:

-التفكك الجيوبوليتيكي الذي يثير بدوره مشكلة الحدود السياسية بسبب عدم تطابق هذه الحدود مع الخريطة العرقية و الدينية و مثال ذلك وضع الشعب الكردي في الشرق الأوسط و المنقسم كأقليات عرقية بين أربع دول قومية (العراق، تركيا، إيران، سوريا).

- التمايز الطبقي (المجتمع الهندي، مجتمعات أمريكا اللاتينية)
- التفرقة العنصرية العرقية (حالة المواطنين السود في الو.م.أ و جنوب إفريقيا سابقا، حالة الروهينغيا البنغاليين في بورما حاليا....) و الدينية (حالة مسلمين في الهند، أفريقيا الوسطى) أو كليهما معا (الحالة الفلسطينية).
- الصراع القيمي و تشرذم الثقافة السياسية بتعبير سيدني فيربا S. Verba و التي تحدث عندما يكون هناك شرخ بين ثقافة النخبة و ثقافة الجماهير، أو بين ثقافة المسنين و ثقافة الشباب، أو بين ثقافة سكان المدن و ثقافة سكان الأرياف.

- **استراتيجيات معالجة أزمة التكامل السياسي:**

- **الوحدة في مواجهة الخطر:**

عندما يكون هناك خطر خارجي مثل القوة الاستعمارية الذي يعمل بسياسة فرق تسد مثلما فعلت فرنسا في الجزائر

حيث عملت على إحداث الفرقة بين المقاومات الشعبية في الشرق (بقيادة أحمد باي) و نظيرتها في الغرب (بقيادة الأمير عبد القادر) و الذي استدركه الثوريون لاحقا حينما اتخذوا شعار الوحدة بتأسيس منظمة الوحدة و العمل.

- **الهندسة الاجتماعية:**

و هي العمل على إذابة الانقسامات التي تؤثر على التكامل القومي من خلال نشر ثقافة سياسية تعمل على ترسيخ القيم المشتركة و تجاوز القيم المتضاربة قصد استيعاب جميع مكونات المجتمع في ثلاث أبعاد: استيعاب عرقي، ثقافي، مؤسساتي و هو ما تحاول فعله دول مثل العراق و لبنان.

- **الوحدة في ظل التعدد و التنوع:**

هذه الاستراتيجية لا تعمل على إزالة التمايزات العرقية و الدينية و الثقافية لمختلف الأقليات و الجماعات بل تحافظ عليها لكن مع إيجاد قيم مشتركة تمثل أرضية صلبة للتعايش الاجتماعي السلمي و البناء السياسي في إطار كيان وطني واحد جامع، و هو ما نجحت فيه دول مثل سويسرا (أربع مجموعات عرقية و لغوية)، ماليزيا، روسيا الاتحادية ... و فشلت فيه دول أخرى (الاتحاد السوفياتي، السودان، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا...)

- **التجزئة الإقليمية:**

تعمل هذه الاستراتيجية على الفصل الجيوبوليتيكي النسبي(الحكم الذاتي) أو الكلي (الانفصال)على أساس عرقي و بالتالي فهناك تجزئة إقليمية داخل الدولة بمنح الأقاليم المتمايزة عرقيا و دينيا و ثقافيا حكما ذاتيا (كردستان في العراق، كتالونيا في إسبانيا، شيشينيا في روسيا) أو تجزئة إقليمية خارج الدولة و بالتالي ظهور أقاليم منفصلة ككيانات دولية جديدة (دولا مستقلة) و هو ما حدث في كثير من الدول بعد انهيار المعسكر الشيوعي نهاية القرن الماضي و بروز دول مثل (تشيكيا، سلوفاكيا، صربيا، كرواتيا، البوسنة، مقدونيا) و بداية الألفية الجديدة (الجبل الأسود، كوسوفو، جنوب السودان ...) و كذا ما يطرح كتسوية في القضية الفلسطينية من خلال حل الدولتين.

- **الإبادة الجماعية:**

تمثل هذه الإستراتيجية المتطرفة حلا راديكاليا نتيجة فشل الاستراتيجيات السابقة، حيث من خلالها ينظر للأقليات العرقية و الدينية كعائق لعملية التكامل السياسي و التجانس المجتمعي و بالتالي خطر داهم على الوحدة القومية و عليه فالحل يكمن في الاحتفاظ بالإقليم مع إبادة أو تهجير السكان بعد إرهابهم. و رغم عدم إنسانيتها فإن هذه السياسة كثيرا ما طبقت في عدة دول مثل إبادة الشعب التتري المسلم في الاتحاد السوفياتي زمن ستالين، و الشعب البوسني المسلم من قبل صربيا، و الشعب الشيشاني المسلم من قبل روسيا الاتحادية، و أقلية الروهينغيا المسلمة في بورما، .... و ما يقوم به حاليا اليهود الصهاينة بفلسطين في حق العرب المسلمين.

ملخص المحاضرة 8

التوزيع السياسي للموارد كهدف لعملية التنمية السياسية

1/ مفهوم التوزيع السياسي للموارد:

التوزيع السياسي للموارد حسب غابريال آلموند Gabriel Almond هو أحد وظائف النظام السياسي التي تسعى التنمية السياسية إلى استمراره ازدهاره إذا كان محققا أو لتحقيقه إذا كان معطلا أو غائبا. و عليه فالتوزيع السياسي للموارد هو ضمن مخرجات النظام السياسي فهو يمثل استجابة لمدخلاته التي تتضمن مطالب و حاجيات المواطنين من المنافع المادية و الاقتصادية و كذا السياسية (الأيديولوجية) المعنوية (الرموز و القيم) أو ما يسميه دافيد إيستون David Easton بالتوزيع السلطوي للقيم. و يمكن تحديد نوعي الموارد كالتالي:

- **الموارد المادية:**

تشمل جميع الموارد التي تلبي الحاجيات الاقتصادية لأفراد المجتمع من سلع (منتجات)، خدمات (التعليم،الصحة، الأمن، ...) مثل الثروة، الدخل، الريوع، الأموال، العقارات، المناصب، مختلف الممتلكات العينية و المنقولة.

- **الموارد المعنوية:**

تشمل جميع القيم التي تلبي الحاجيات النفسية و العاطفية لأفراد المجتمع و ترفع معنوياتهم، سواء كانت هذه القيم شاملة و مشتركة بين جميع مكونات المجتمع (المواطنة، الحرية، الكرامة الإنسانية، الحماية من التعسف و التمييز، تكافؤ الفرص....) أو القيم غير المشتركة التي تختص بجماعة أو طائفة تمثل أحد المكونات الرئيسية للمجتمع كالخصوصيات العرقية ، الدينية، الثقافية و اللغوية و التي يعمل النظام السياسي على احترامها و ترقيتها ة الحفاظ عليها ضمن الثراء و التنوع الثقافي في المجتمع و المكونات المختلفة للهوية الوطنية.

و يمكن إجمالا تحديد مفهوم التوزيع السياسي للموارد بأنه **"قدرة النظام السياسي على القيام بتوزيع عادل و متوازن للموارد الاقتصادية و القيم المادية و المعنوية للمجتمع بين الأفراد و الجماعات المشكلة له شاملا جميع الفئات و الطبقات دون تمييز أو استثناء بشكل يحقق الرضى الشعبي و الجماهيري."**

2/ أزمة التوزيع السياسي للموارد:

حسب التحليل البنيوي- الوظيفي ترتبط القدرة التوزيعية للنظام السياسي بقدراته الاستخراجية في توفير الموارد المادية و المعنوية للمجتمع ثم قدراته التنظيمية في حسن استغلال الطاقات البشرية و المؤسسات. و عليه فإا تحدثنا عن أزمة توزيعية فإننا بالضرورة بصدد التعرض لبعدين للأزمة التوزيعية:

- البعد الاستخراجي: يتمثل في مشكلة الندرة و عدم كفاية الموارد بالنسبة لمطالب و احتياجات المجتمع.
- البعد التنظيمي: يتمثل في مشكلة غياب العدالة، الكفاءة و العقلانية عند توزيع الموارد المتاحة.

فعلى أساس هذين البعدين تبرز ظاهرة الحرمان الاقتصادي برافقها من الناحية المعنوية ظاهرة الاغتراب السياسي و الإجتماعي.

و من أمثلة الواقع السياسي لأزمة التوزيع السياسي للموارد (الأزمة التوزيعية) أزمة بيافرا في نيجيريا1967م التي أدت إلى حرب أهلية ثم حركات انفصال و ذلك بسبب حرمان أقليات عرقية و دينية في وسط و شمال البلاد من موارد سياسية (مناصب في الحكم) و موارد معنوية (عدم الاعتراف الثقافات و القوانين المخالفة للعادات و الديانات المحلية) و موارد اقتصادية (عائدات النفط و التنمية المحلية) و كذا نفس الشيئ في السودان في بداية الألفية الجديدة (أزمة الجنوب و دارفور) التي أدت لانقسامه و انفصال الجنوب سنة 2010م.

- **دور الفساد السياسي في إنتاج الأزمة التوزيعية:**

إذا كانت أزمة التوزيع السياسي للموارد مرتبطة بغياب العدالة و ليس لندرة و عدم كفاية الموارد، فإننا بصدد علاقة سببية بين أزمة التوزيع و ظاهرة الفساد السياسي. فالفساد السياسي هو الذي يحل محل أخلقة العمل السياسي و بالتالي فهو المسؤول عن تغييب العدالة و النزاهة في توزيع الموارد رغم وفرتها.

و كتعريف مبسط للفساد السياسي هو "استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية و منافع شخصية، و التعامل مع المال و الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية " لذلك تتحول النخب الحاكمة في الأنظمة السياسية الفاسدة إلى نخب مالكة و ناهبة تعمل على تضخيم ثرواتها لتصبح في عداد أثرياء العالم في وقت تئن غالبية شعوبها تحت وطأة الفقر، و يكاد يتطابق حالة التخلف مع الأنظمة السياسية الفاسدة لذلك يمكن القول أن الفساد السياسي من أسباب التخلف الرئيسية.

- **الأزمة التوزيعية و حالة عدم الاستقرار السياسي:**

إن انعدام العدالة التوزيعية في أي نظام سياسي يؤدي بالفئات المحرومة إلى حالات نفسية من الإحباط و التذمر و الشعور بالظلم و الأس و الغضب، بدءا بالحرمان من الموارد المعنوية كالمساواة و هي قيمة معنوية إنسانية أساسية، و كذا الحرمان من حقوق المواطنة، العدالة، الكرامة و التقدير .... و بالتالي يتنامى الوعي الاجتماعي بهذا الواقع السيئ و يبلور إلى عمل سياسي تختلف طرقه و أساليبه بين الرسمية و غير الرسمية، الشرعية و غير الشرعية،

السلمية و العنيفة و على ذكر أساليب تغيير الوضع القائم العنيف تأتي الثورات على رأس القائمة كأسلوب راديكالي للتغيير السياسي يتميز بوحدة الأهداف و البنية التنظيمية و حسن إدارة الوسائل المادية و المعنوية و البشرية.

و يمكن الاستشهاد بكثير من الأمثلة التاريخية لتبيان العلاقة العضوية بين أزمة التوزيع السياسي للموارد و حالة اللاإستقرار في النظام السياسي، فالثورة الفرنسية 1789م قامت بسبب غياب العدالة في توزيع الموارد المعنوية و المادية (الاعتقال التعسفي، التعذيب، الاستبداد، الجوع و أزمة الخبز...) و نفس الظروف قامت ضدها الثورة البلشفية على النظام القيصري في روسيا 1917م الذي استأثر بالثروة و المناصب للعائلة الملكية و لحاشيتها من النبلاء الإقطاعيين (الطبقة الأرستقراطية) على حساب الغالبية الفقيرة من الشعب الروسي (الطبقة البروليتارية الكادحة). و في الدول المتخلفة يمكن الاستشهاد بالثورة الشعبية الكوبية بقيادة الزعيم فيدال كاسترو سنة1959م على نظام باتيستا الفاسد الذي كان يصادر محصول السكر من الفلاحين الكوبيين البؤساء بأبخس الأثمان ليسلمه لشركائه الأمريكيين الرأسماليين البورجوازيين أصحاب مصانع تكرير السكر في البلد.

كما أن الانتفاضات الشعبية بالمنطقة العربية منذ 2011م بسبب الظلم الاجتماعي و القهر السياسي و الحرمان الاقتصادي أي أزمة توزيعية متعددة الأبعاد أدت لحالات عدم استقرار سياسي طويلة الأمد ابتداء بسقوط الأنظمة القائمة آنذاك و سقوط الحكومات المتعاقبة (الحالة التونسية، العراقية) أو التهديد الوجودي للدولة و مؤسساتها (سوريا، اليمن، ليبيا) لذلك اتخذت المؤسسة العسكرية على عاتقها زمام الحكم لاحتواء الوضع و ضمان استقرار الدولة و مؤسساتها و لو بأسلوب العنف (مصر، السودان).

ملخص المحاضرة 9

التغلغل السياسي كهدف لعملية التنمية السياسية

1/ مفهوم التغلغل السياسي :

يدخل التغلغل السياسي ضمن القدرات التنظيمية للنظام لسياسي، التنمية السياسية تستهدف رفع الأداء التنظيمي و التواجد الفعال لمؤسسات النظام السياسي على سائر الفئات و الطبقات و الجماعات المشكلة لبيئته الداخلية أي المجتمع.

أما من الناحية الجغرافية، يتحقق التغلغل السياسي حينما تتمكن الدولة عن طريق حكومتها المركزية من ممارسة سيادتها و فرض سلطانها على كافة المناطق و الأقاليم التابعة لإقليمها الوطني. بحيث تفرض إنفاذ قوانينها و تنفيذ سياساتها العامة فتسري هذه القوانين و السياسات (القرارات) على كافة الأفراد الساكنين تلك المناطق و الجهات سواء كانوا مواطنين أو مقيمين أجانب. و بموجب ذلك تكون الحكومة قادرة على استخدام أدوات الإكراه المادي الشرعي (مؤسسات القضاء، الشرطة، الجيش ...) لإنفاذ قوانينها و سياساتها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

و عليه فالتغلغل السياسي للحكومات و الأنظمة السياسية يشمل مظاهر فرض النظام العام، الضبط الإداري، المتابعات القضائية، الضرائب، التجنيد ... إضافة لسياسات الدعم الحكومي و التنمية المحلية (برامج و مشاريع الإسكان، التطوير الزراعي، إنشاء المرافق الخدمية للصحة و التعليم...)، و كذا ضمان الاتصال و المشاركة السياسيين كتنظيم الانتخابات، إشراك فواعل المجتمع المدني المحلي في هيئات الحكم المحلي.

2/ أساليب التغلغل السياسي :

إن تحقيق التغلغل السياسي يمثل عملية مرحلية للتنمية السياسية و يمثل في نفس الوقت أحد أهدافها المرحلية التي تتظافر للوصول إلى هدفها الغائي النهائي (التطوير السياسي و جودة أداء النظام السياسي) و يتجسد تحقيقه من خلال أسلوبين أساسيين:

- **الأسلوب الصلب في التغلغل السياسي:** و يبرز من خلال قدرة النظام السياسي (أو الحكومة المركزية) على تحقيق تغلغل قوانينه سياسيته داخل أقاليمه و بين سائر رعاياه بغض النظر عن ميول و آراء هؤلاء الأفراد و المواطنين المستهدفين بهذه القوانين و السياسات. و ذلك بالاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي أو القوة المادية بغض النظر عن رضا المحكومين من عدمه.
- **الأسلوب الناعم في التغلغل السياسي:** هنا تبرز قدرة النظام السياسي على التحكم في توجهات و ميول المحكومين بما يحق رضاهم و اقتناعهم بالقوانين و السياسات و التي تلقى قبولا و تجاوبا منهم، و بالتالي لا تكون هناك حاجة لاستخدام أدوات الإكراه المادي و هذا الأسلوب بدورته يعتمد أدوات ناعمة كالإتصال السياسي، توظيف الرموز، الإعلام و الدعاية ...

3/ أزمة التغلغل السياسي:

إن عدم نجاح النظام السياسي في تحقيق التغلغل السياسي معناه حدوث قطيعة أفقية بين المركز و الأقاليم، و قطيعة عمودية بين النظام السياسي و مجتمعه (بيئته الداخلية) و بالتالي إصابته بحالة ضعف بنيوية و وظيفية ترهن استقراره و بالتالي استمراره ثم وجوده. فمن الواضح أن عجز مؤسسات النظام السياسي على التواصل مع مؤسسات المجتمع و عجز الحكومة المركزية على بسط سلطانها على الأقاليم المحلية يؤدي إل تنامي الشعور لدى المجتمعات المحلية بالحاجة إلى سلطة بديلة تنظم شؤون حياتهم و كذا عدم اقتناعهم بالقوانين المركزية يشجعهم على الدعوة إلى سن قوانين محلية تتلائم مع ثقافتهم و تقاليدهم. و بالتالي تصبح مصدر شرعية النظام القائم و كذا بنيته المؤسساتية و أداؤه السياسي محل مساءلة و إعادة نظر.

و أزمة التغلغل السياسي شائعة في الأنظمة السياسية المتخلفة بالعالم الثالث بحيث لا يكون لحكوماتها القدرة الكافية على فرض سلطتها و سيادتها في شتى النطاقات و الأقاليم الجغرافية و كذا فرض القانون و النظام العام على سكانها و ذلك لعدة أسباب مثل:

- غياب التمكين السياسي للأقليات العرقية و الدينية ذات الخصوصيات الثقافية في النظام السياسي.

- ضعف البنية المؤسساتية للدولة و نظامها السياسي مقابل قوة التنظيمات غير الحكومية و غير الرسمية.

- ضعف ثقافة المواطنة و الانتماء الوطني مقابل هيمنة الولاءات المحلية الضيقة كالولاء للقبيلة و المجموعة العرقية أو الدينية

- غياب شرعية النظام السياسي و بالتالي توفر المبررات السياسية و الأخلاقية لرفض نفوذه و قراراته.

- عدم تناسب القدرات الاستخراجية و التنظيمية للنظام السياسي مع متطلبات المجتمع و بيئته الداخلية ما يجعله يفشل في وظيفته التوزيعية للموارد و بالتالي بروز الرفض و العداء الشعبي له.

و في هذا السياق يمكن الاستناد إلى شواهد دولية ففي دولة مالي أدى ضعف الحكومة المركزية مقابل شساعة الإقليم الوطني إلى ضعف التغلغل السياسي في أقاليمها الشمالية (مناطق جاو، كيدال) ما أدى لانتشار التنظيمات

المسلحة و الحركات الانفصالية التي نجحت في طرد الحكومة المالية من تلك المناطق و انتهى الأمر بتوقيع اتفاق الجزائر2015م بين الحكومة المالية و الفصائل المتمردة . كما عانى السودان من ضعف التغلغل السياسي في أقاليمه المترامية كبحر الغزال، دارفور، النيل الأبيض و النيل الأزرق بالجنوب و انتهى المطاف بعد حروب طويلة أنهكت الحكومة و جيشها بانفصال الجنوب عن شماله. كما أن دولة كولومبيا في وقت سابق عانت من ضعف التغلغل السياسي على أقاليمها بسبب تمدد منظمات زراعة و إنتاج المخدرات التي نجحت بفضل مداخيلها المالية من إنشاء ميليشيات مسلحة جيدا أجبرت الحكومة المركزية على التفاوض معها و إشراكها في السلطة بعد حروب منهكة لسنوات طويلة. بالمقابل هناك أمثلة عن نجاح التغلغل السياسي في أنظمة سياسية قوية استطاعت تسيير دواليب الدولة و فرض قوة مؤسساتها على الأقاليم رغم التوترات السياسية و العرقية مثال ذلك روسيا الإتحادية، الصين، الهند....

ملخص المحاضرة 10

النموذج الديمقراطي الغربي في التنمية السياسية

مدخل تمهيدي:

- **الأصل التاريخي للديمقراطية: Democracy /Démocratie**

الديمقراطية كلمة يونانية من الإغريق القديمة و تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب (الشعب=Demos ، السلطة أو الحكم=Kratos) أما الديمقراطية كفكرة سياسية فقد ظهرت في كتابات القلاسفة الإغريق كأفلاطون الذي دعى إلى أن "مصدر الحكم و السيادة هي الإرادة المتحدة للمدينة" و يقصد مدينة آثينا. كما أعلن الفيلسوف أرسطو أن "السلطة لا تنبع من شخص الحاكم بل من الجماعة ذاتها، و أن حكم الشعب هو أفضل الحكومات".

أما على صعيد الممارسة السياسية الفعلية للديمقراطية فقد كانت مدن اليونان القديم مسرحا لها لا سيما آثينا، حيث كان المواطنون الأحرار (أبناء آثينا من الأب و الأم الآثينيين) يتجمعون في ساحة الآغوراAgora لمناقشة القضايا العامة السياسية، الإدارية،الاقتصادية، الاجتماعية و العسكرية و من ذلك سن القوانين، تعيين كبار الموظفين و القضاة....

- **ظهور الديمقراطيات الغربية (الثورات الديمقراطية الكبرى):**

- الثورة البرلمانية في إنجلترا 1215م:

شهدت إنجلترا مطالب شعبية للمشاركة بالحكم بدل احتكاره من قبل الملك و النبلاء، حيث كان الملك يستأثر بالسلطة مع استشارة البرلمان (مجلس النبلاء) في إعلان الحرب و السلم، التجنيد، فرض الضرائب ... مما أثار

استياءا شعبيا جارفا تطور إلى إحراق البرلمان الإنجليزي، و هو ما أدى إلى إصدار وثيقة سياسية دستولرية عرفت بالوثيقة العظمى أو الميثاق الأعظم (Magma-Carta) سنة 1215م تضمنت استحداث غرفة برلمانية لتمثيل الشعب عرفت بمجلس المدن يضم عضوين (02) عن سكان كل مدينة. و هكذا كانت الإرهاصات الأولى لميلاد الديمقراطية البرلمانية البريطانية الحالية.

- **الثورة الأمريكية 1776م:**

حيث نادت ثلاث عشرة (13) ولاية أمريكية بشعارات الحرية و الإستقلال عن بريطانيا و تم ذلك بعد حرب تحررية كبيرة بمساعدة فرنسا تمخضت عن وثيقة الاستقلال فيما عرف بدستور فيلادلفيا أو وثيقة فيلادلفيا سنة 1776م، حددث فيه معالم النظام السياسي الأمريكي القائم على الحكم الرئاسي، الشرعية الدستورية، الشرعية الشعبية و المواطنة، النمط الفيدرالي للدولة.

- **الثورة الفرنسية 1789م:**

و قد عرفت بثورة الخبز و الجياع بعد ندرة القمح و الخبز، تحولت سريعا من مطالب اقتصادية و اجتماعية شعبية إلى مطالب سياسية بإسقاط الملكية الاستبدادية و تميزت بثرائها الفكري و شعارها الثلاثي المفعم بالقيم الإنسانية (حرية-مساواة-أخوة) و كذا وثيقة "إعلان حقوق الإنسان و المواطنة"، حيث تم إسقاط الملكية و إعدام الملك لويس 16 و الملكة ماري أنطوانيت مع تحرير السجناء السياسيين سجن لاباستيل.

و عموما تعد هذه الثورات الثلاث المرجع التاريخي و الإيديولوجي للديمقراطيات الغربية الحالية حيث تسمى بالديمقراطيات العريقة أو الكلاسيكية. و قد انتشر هذا النموذج في التنمية السياسة بالقرن 19م و القرن 20م و تحديدا بعد الحرب العالمية 2 في أوروبا الغربية (ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، السويد...) و دول الكومنوالث البريطاني (كندا، أستراليا، نيوزيلندا،...) إضافة لدول آسياوية على غرار اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة. ثم واصل انتشاره بعد انهيار الأنظمة السياسية الشيوعية نهاية الثمانينات و التسعينات من القرن 20م في أوربا الوسطى و الشرقية فيما عرف بالثورات البرتقالية في دول مثل بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، المجر...

1- الأساس الفكري-الإيديولوجي للتنمية السياسية الديمقراطية:

ترتكز الديمقراطية الغربية على جملة من المفاهيم و القيم و الأفكار أهمها الحرية Liberté, Freedom فالشعب لا يكتفي بممارسة الحكم فحسب وإنما يجب أن يتمتع أفراده بالحرية الكاملة فرديا و جماعيا. بل ذهبت الديمقراطية الغربية الحديثة إلى الارتكاز على المذهب الفردي أو النزعة الفردانية L'individualisme و ربطت به مبدأ الحرية لتنتج لنا مفهوم الحرية الفردية و التي ما صيغت بالجمع كحريات فردية Libertés individuelles كأساس فلسفي للديمقراطية. و قد قدم **"إعلان حقوق الإنسان"** الصادر عن الثورة الفرنسية سنة 1789م تعريفا للحرية الفردية جاء فيه "الحرية تتمثل في حق الفرد أن يفعل ما لا يضر الآخرين، و القيود التي تفرض على الحرية لا تجوز

إلا بقانون". حيث اقترنت الحريات بمبدأ المساواة و ذلك في المادة الأولى (1) من الإعلان نفسه "الأفراد يولدون أحرارا متساوين في الحقوق، و لا يجوز التمييز الاجتماعي بينهم إلا على أساس المصلحة المشتركة و العامة ".

و تنقسم الحريات و الحقوق الفردية حسب الفلسفة الديمقراطية الليبرالية إلى:

- الحريات الشخصية: و تتعلق بشخصية الفرد (الانسان) و آدميته و حياته الخاصة حيث لا تتحقق هذه الحرية إلا عبر ضمان حقوقه مثل حقه في الأمن، التنقل، السكن، الحقوق المعنوية (الكرامة، الخصوصية و السرية)

- الحريات الفكرية و الاعتقادية: و تشمل حرية المعتقد، حرية التفكير، حرية الرأي، حرية التعلم، الحرية الإعلامية.

- حرية التجمع: و تشمل الحرية في عقد الاجتماعات، حضور الخطب، تنشيط الندوات و المحاضرات، التجمهر لمطالب مهنية أو مجتمعية،....

- الحريات السياسية: و تشمل حق المشاركة في الحياة السياسية مثل الانضمام لأحزاب سياسية، الترشح، الانتخاب، المشاركة بالاستفتاء، العضوية بالمجالس المنتخبة، تقلد المناصب السياسية و وظائف التسيير العام... إضافة لحقوق و حرية المعارضة السياسية و النقد لعمل الأجهزة الحكومية.

و الواقع أن مضامين الديمقراطية الغربية تطورت و اتسعت في القرن20م و بداية القرن 21م لتصل مستويات عليا من الحقوق و الحريات تماشيا مع التيار الفكري ما بعد الحداثي، و من جملة هذه الحقوق و الحريات ما يلي:

- الحق في المعلومة لكل فرد من المجتمع.
- المواطنة هي الضامن لعلاقة أفقية عادلة بين أفراد المجتمع، و عمودية بين الفرد و النظام السياسي دون تمييز عرقي أو ديني.
- المساواة الجندرية بين الرجال و النساء، و مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في جميع المجالات.
- الحق البيئي، حيث لكل مواطن الحق في بيئة صحية و نظيفة.

2- التعبئة الاجتماعية السياسية في التنمية السياسية الديمقراطية:

أولا/ الحركات الاجتماعية:

تتضمن المجتمعات الغربية عدة صور للتعبئة الاجتماعية حيث أن التنمية السياسية وفق النموذج الديمقراطي الغبي تتيح إمكانية التجمهر و الاحتجاج في إطار تنظيمات نقابية و عمالية للدفاع عن حقوق الموظفين و العمال مهنيا و اجتماعيا من خلال المطالبة بزيادة الأجور، تحسين ظروف العمل، تحسين الحماية الصحية و الإجتماعية .... و قد تتحول هذه الحركية الاجتماعية إلى حركية سياسية كبرى كالذي حدث في بريطانيا عندما تضاعفت موجة الحركات الاجتماعية المهنية العمالية لتتمخض عن ميلاد حزب العمال البريطانيLabour Part و يصبح ثاني قطب سياسي في النظام السياسي البريطاني.

و من جانب آخر تتضمن المجتمعات الغربية تنظيمات و تكتلات ذات طابع ثقافي أو عرقي مثل منظمات الدفاع عن حقوق السكان الأصليين في أمريكا (الهنود الحمر) و أستراليا (شعب الأبوريجان)، نيوزيلندا (شعب الماوري) ... المنظمات القومية في إسبانيا (الباسك، الكتلان)، فرنسا (النورماند، البروتان، الكورس) كما لا يمكن إغفال الحركات الطلابية كحركات اجتماعية نخبوية قد تتحول لفاعل سياسي مؤثر كما حدث في فرنسا في 1968م و التي أطاحت بنظام الرئيس "شارل ديغول"، كذا في اليونان حينما أطيح بحكومة "تسيبراس" بسبب الإفلاس و سياسة التقشف القاسية.

ثانيا/ التنظيمات السياسية:

غالبا تتم التعبئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية الغربية عن طريق الأحزاب السياسية، كونها عبارة عن مؤسسات ذات مستوى هيكلي و تنظيمي عال جدا مما يمكنها من أداء أدوار وظيفية بفعالية واستمرارية، و من ذلك التنشئة و التثقيف السياسيين و صولا إلى استقطاب المتعاطفين للعضوية و الانخراط في صفوف الحزب و بالتالي تعبئتهم سياسيا للاستحقاقات الانتخابية. و مثال ذلك النظام الحزبي في أمريكا الذي يتخذ طابع الثنائية بين الحزب الديمقراطي و الحزب الجمهوري مما ينجر عنه انقسام شعبي بين كتلتين سياسيتين و انتخابيتين كبيرتين و هو نفس المشهد تقريبا في بريطانيا بين حزب المحافظين و حزب العمال.

و عموما فإن التعبئة الاجتماعية و السياسية عملية جد معقدة و متداخلة في المجتمعات الغربية، فهامش الحرية المرتفع يجعل الانتقال من النشاط الاجتماعي إلى الحراك السياسي سلسا و مرنا بشكل ملفت، حيث كثيرا ما نرى مثلا نشاط لمنظمات نسوية تطالب بالحماية القانونية من العنف الأسري (العنف الذكوري) لتتحول هذه المطالب و تتطور إلى مطالب سياسية مثل التمكين السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة و البرلمان و المناصب الحكومية، كما تتحول المطالب الثقافية الاجتماعية للأقليات العرقية و الدينية (كاعتماد القوانين الدينية و اللغات المحلية ...) إلى مطالب سياسية مثل المشاركة في السلطة أو الحكم الذاتي أو حتى مطلب الانفصال عن الدولة الأم.

3- البناء المؤسساتي في التنمية السياسية الديمقراطية:

يعتبر البناء المؤسساتي أو الهندسة المؤسسية بتعبير صامويل هنتنغتون Samuel Huntington علامة فارقة و مميزة للتنمية السياسية وفق المنظور الديمقراطي الغربي. فهذه العملية تهدف إلى القضاء على ظاهرة شخصنة المؤسسات (Personnalisation d'Institutions) و التي تكرس بدورها الحكم الفردي (لويس14: أنا الملك أنا الدولة) و بالتالي مصادرة الشرعية الشعبية جوهر الديمقراطية. و بدل ذلك تهدف المأسسة لتحقيق حوكمة و عقلنة الحكم المؤسساتي Gouvernance Institutionnelle مما يفضي لا محالة إلى حوكمة سياسية جيدة Bonne Gouvernance Politique. و في هذا الصدد تشترك جميع الديمقراطيات الغربية في اعتماد ثلاث آليات و مسارات أساسية للمأسسة السياسية:

أولا/ الآلية القانونية-الدستورية (المسار التأسيسي):

يتم إنشاء المؤسسات السياسية الكبرى (التنفيذية، التشريعية، القضائية) التي تحدد طبيعة نظام الحكم بموجب نصوص قانونية يعدها مشرعون، خبراء قانونيون، فقهاء دستوريون، أكاديميون في شتى التخصصات، سياسيون متمرسون، مسؤولون و موظفون سامون سابقون .... ضمن ما يعرف بالهيئة التأسيسية أو المجلس التأسيسي (la constituante) تعمل على إعداد وثيقة دستورية (مسودة الدستور) تخضع بعد المناقشة للاستفتاء الشعبي عليها. و في حالة اعتمادها يبدأ الجانب الإجرائي في المأسسة بإصدار القوانين العضوية المنشئة لهذه المؤسسات.

ثانيا/ الآلية السياسية- الانتخابية (المسار الوظيفي):

يتم تحديد العضوية في المؤسسات المنتخبة (البرلمان، المجالس المحلية) و كذا منصب رئاسة الدولة و رئاسة الحكومة في بعض الأنظمة السياسية بناء على عملية الانتخاب التي ينشها الأحزاب السياسية و مرشحيهم أو مترشحين أحرار و ذلك لإدارة المؤسسات السياسية النيابية و التمثيلية (تمثيل الناخبين و كل المواطنين) في الدولة لعهدة انتخابية محددة. و هذا هو جوهر الديمقراطية.

ثالثا/ الآلية البيروقراطية (المسار التنظيمي):

و يتم وفق هذه الآلية إنشاء مؤسسات و هيئات حكومية أو تعيين أشخاص في مناصب حكومية بموجب قرارات إدارية فمثلا مؤسسة رئاسة الجمهورية تنشأ بموجب الدستور (مسار تأسيسي) و منصب رئيس الجمهورية ينشأ بموجب الانتخاب أما رئيس الحكومة و الوزراء ... فيعينون بموجب مراسيم رئاسية و تنفيذية.

و رغم تمايز المؤسسات السياسية من حيث المنشأ و الاختصاص الوظيفي (التنفيذ، التشريع، القضاء) فإنها متداخلة و ذات اعتماد متبادل في الممارسة العملية.

ملخص المحاضرة 11

التنمية السياسية ف البلدان النامية و المتخلفة

(الإشكاليات و التحديات)

تمهيد: تحديد العالم النامي، العالم المتخلف، العالم الثالث:

الواقع أن هناك عدة تصنيفات على أسس جغرافية، إديولوجية- سياسية، اقتصادية فتصنيف **دول الجنوب** دول الشمال قائم على أساس جغرافي (شمال و جنوب خط الإستواء).

أما مفهوم **العالم الثالث** فهو قائم على أساس الاصطفاف السياسي- الإيديولوجي بعد الحرب العالمية الثانية فكان هناك العالم الأول الغربي الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ثم العالم الشرقي الشيوعي الاشتراكي بقيادة الإتحاد السوفيتي و بينهما كتلة من الدول معظمها مستعمرات سابقة للدول الغربية اختارت طريقا ثالثا هو الحياد و عدم الانحياز لأحد القطبين فسميت بالعالم الثالث.

و هناك تصنيف على أسس و معايير اقتصادية يعطينا العالم المتقدم و هو من يمتلك التعلم و التكنولوجيا و الاقتصاديات القوية و هناك**العالم النامي** و الذي تخوض دوله مرحلة انتقالية من التخلف نحو التقدم، و هناك**العالم المتخلف** الذي تقبع دوله في التخلف العلمي و التكنولوجي و الركود الاقتصادي و الضعف التنموي و المستوى المعيشي المتدني.

و ما يهمنا هو الميزات السياسية و الاجتماعية لبلدان و دول و أنظمة العالم المتخلف، و أهمها ما يلي:

- الماضي الاستعماري إذ معظم دوله تعرضت للاستعمار الأوروبي.

- عدم وجود بنى مؤسساتية قوية (مأسسة ضعيفة يطغى عليها الشخصنة و الحكم الفردي)

- انعدام قوى سياسية مستقلة تمثل البديل العقلاني، و بدل ذلك يوجد قوى سياسية موالية للنظام القائم تعتمد سياسات الولاء الشخصي بدل الكفاءة السياسية.

- اختلال التوازن بين القوى السياسية و البنى الاجتماعية، حيث نجد جهاز حكم قوي يعتمد الأدوات القهرية و الناعمة معا يقابله مجتمع مدني و سياسي ضعيف قاصر عن المشاركة و الرقابة و التقييم.

- اختفاء وظيفة الاتصال السياسي بين النظام السياسي و المجتمع (بيئته الداخلية)

- ضعف قيم المواطنة و تكافؤ الفرص و الكفاءة لصالح معايير الولاءات الشخصية و المصالح الضيقة.

- عدم وجود استقرار سياسي و أمني كمحصلة للعوامل السابقة مجتمعة.

1. الأساس الفكري و الأيديولوجي للتنمية السياسية بالعالم المتخلف:

الواقع أن الركيزة الأيديولوجية للتنمية السياسية بالعالم المتخلف تتمثل في أي فكرة سياسية يعتنقها لنظام السياسي حيث يتم فرضها على المحكومين بالأساليب القهرية أو الناعمة (الدعاية، شراء الذمم السياسية....). و لا مجال للمحكومين برفضها بخلاف النموذج الديمقراطي الذي تتيح الحرية الفكرية و السياسية المشاركة و التعاون بين الحاكم و المحكوم في بلورة مشروع أيديولوجي-سياسي-اجتماعي يمثلا عقدا بينهما. لذلك يغلب على العالم المتخلف النموذج الشمولي في نشر أيديولوجيا النظام بحيث يتم تسخير كافة وسائل و موارد الدولة المادية، البشرية و المعنوية لفرض فكرة سياسية وحيدة و الترويج لها في المجتمع. و من أمثلة ذلك الأنظمة السياسية في الصين، كوريا الشمالية، كوبا، فنزويلا، بوليفيا، بورما، مصر، سوريا، إيران، المغرب، السودان، السعودية.... و تتوزع الأيديولوجيات بين العقائدية، القومية، الدينية.... إلخ.

2. التعبئة الإجتماعية و السياسية في العالم المتخلف:

التعبئة الاجتماعية السياسية في العالم المتخلف تتميز بالقوة و الشمولية و الأحادية السلطوية. فالاتجاه التعبوي يكون دائما عموديا من أعلى لأسفل و من السلطة إلى الجماهير و ليس أفقيا بين مختلف القوى السياسية و المجتمعية في إطار التعددية، الحرية و التشاركية. و لذلك فإن أي حركات اجتماعية تعبوية خارج الإطار الرسمي الحكومي أو المعارضة له هي مرفوضة و معرضة للقمع. و الشواهد الدولية من الواقع السياسي كثيرة في هذا الصدد و منها الحركة الطلابية في الصين سنة1989م و في أندونيسيا سنة1998م و هونغ كونغ سنة2019م و كذا الانتفاضات الشعبية سنة 2011م ببعض الدول العربية (تونس، مصر، سوريا، ليبيا، اليمن، السودان) و التي قوبلت بقمع دموي كبير.

لكن يبقى المثال الكوري الشمالي استثنائيا في قوة التعبئة عقائديا، سياسيا و اجتماعيا .... حيث أن كل مكونات المجتمع و فئاته منخرطة قلبا و قالبا في المشروع السياسي و العقيدة الأيديولوجية و الرمزية.... لدرجة الافتتان

و الهلوسة - حبا أو رعبا- بشخص الزعيم القائد. الأمر الذي مكن النظام السياسي في كوريا الشمالية من الصمود في وجه الحصار الدولي و الضغوطات الرهيبة بقيادة الولايات المتحدة لسبعة عقود كاملة.

3. البناء المؤسساتي للتنمية السياسية بالعالم المتخلف:

تعتبر الماسسة الركيزة الأضعف في مسار التنمية السياسية بدول و أنظمة العالم المتخلف، و ذلك لضعف مسارات المأسسة بدءا بالمسار الدستوري الغائب أو غير المحترم بالعمل خارج الدساتير أو بتغييرها المستمر دون العودة للإرادة الشعبية عن طريق الاستفتاء. أما المسار الانتخابي فيلقى نفس المصير بين التغييب أو التزوير. لذلك يتميز البناء المؤسساتي بالمنشأ الشخصي الخاضع لإرادة الحاكم دون سواه و شرعية المؤسسات تعرض أماه و ليس العكس. و هو ما يعرف بالشخصنة Personnaliser بدل الماسسة Institutionnaliser .

ملخص المحاضرة 12

التجربة الجزائرية في البناء و التنمية السياسيين (1962م-1919م)

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962م تجربة بناء و تنمية سياسيين أثارت الكثير من الجدل و النقاش حول جوانب الشرعية بين التاريخية الثورية و القانونية الدستورية، و الجوانب الموضوعية بين فعالية و نجاح التجربة من عدمه في تحقيق الاستقرار السياسي و المؤسساتي، و كذا الازدهار الاقتصادي، الرفاه الاجتماعي و الرقي العلمي، كما يثار النقاش الأكاديمي حول مدى احترام التجربة الجزائرية للأصول النظرية في البناء و التنمية السياسيين من جوانبها الفكرية-الأيديولوجية، سيرورتها الاجتماعية، هندستها المؤسساتية.

تستهدف هذه المحاضرة تلخيص التجربة الجزائرية في التنمية السياسية بركائزها الأيديولوجية، التعبوية و المؤسساتية من خلال مرحلتين تاريخيتين مفصليتين.

أولا/ مرحلة الشمولية و الأحادية الحزبية (1962م- 1989م):

حيث شهدت عملية البناء السياسي لمؤسسات الدولة الجزائرية في السنوات الثلاث الأولى، فمن ناحية **الأيديولوجيا** انتهجت الجزائر الخط الثوري التحرري الاشتراكي كونها نالت استقلالها بدعم مادي لوجيستي من الكتلة الشرقية عن طريق وكلائها الإقليميين (النظام المصري الناصري ، النظام اليوغسلافي) و دعم سياسي دبلوماسي من كتلة عدم الانحياز المنحازة إيديولوجيا في معظمها للفكر الماركسي. كما عزز اصطفاف المستدمر الفرنسي في المعسكر الامبريالي الذي دعمه لقمع الثورة الجزائرية عن طريق الحلف الأطلسي من الخيار الأيديولوجي للجزائر. (مع التوسع بذكر المبادئ و المنطلقات الأيديولوجية للدولة الجزائرية آنذاك المذكورة في المحاضرة). أما من الناحية **الدستورية و المؤسساتية** تم إنشاء مجلس تأسيسي لصياغة مشروع دستور لكن واقعيا حزب جبهة التحرير(FLN) هو من صاغ

أول دستور سنة 1963م و اكتفى المجلس بالمصادقة عليه. و تضمن الدستور إنشاء برلمان (المجلس الوطني) بغرفة واحدة و حزب وحيد. ثم تم تجميد هذا البناء السياسي دستوريا و مؤسساتيا و استبداله بآخر إثر انقلاب سنة 1965م فظهر مجلس الثورة تجمع بين التشريع و التنفيذ (رئاسة المجلس نفسها رئاسة الدولة و الحكومة !) و استمر النظام السياسي على حاله إلى سنة 1976م أين بدأت مرحلة تنمية سياسية أسفرت عن دستور 1976م و انتخابات رئاسية بنفس السنة و أخرى تشريعية (1977م) سمحت بولادة برلمان جديد (المجلس الشعبي الوطني). و استمرت الحياة الدستورية و المؤسسية على هذا الحال لغاية سنة 1989م. و من ناحية **التعبئة السياسية و الاجتماعية** فقد تبنت الجزائر طيلة هذه المرحلة **النهج الشمولي** القائم على نظام **الحزب الواحد** (حزب جبهة التحرير)كمؤسسة تنشئة سياسية و منتجة للإطارات و رجال الدولة و تم إشراك بقية المؤسسات المجتمعية - التي ظهرت فيما بعد- في الدعاية و نشر الأفكار، المبادئ و الرموز الأيديولوجية المتبناة من قبل القيادة السياسية.

ثانيا/ - مرحلة الانفتاح و التعددية الحزبية (1989م-2019م):

1. فترة إيقاف الانتقال الديمقراطي و بداية العنف السياسي المسلح (1989م....1999م):

بدأت بمشروع تنمية سياسية جذري يرتقي لوصف إعادة البناء السياسي حيث تضمنت**دستور** 1989م الذي نص على **الانفتاح السياسي** على كل **الأيديولوجيات** و التيارات القومية و العلمانية و الدينية، الليبرالية و اليسارية ترجمها باعتماد عدة أحزاب سياسية...، و حاول الجناح الإصلاحي في النظام الجزائري **مأسسة** هذا التوجه بتنظيم انتخابات محلية و تشريعية سنة 1990م تم إلغاء نتائجها سنة 1991م بعد تدخل المؤسسة العسكرية التي سحبت عملية التنمية السياسية من المؤسسات الدستورية السياسيةذات الطابع المدني، و دخلت البلاد **مرحلة انتقالية** تميزت **بمأسسة غير دستورية** إذ تم إيقاف العمل بدستور1989م، استبدال السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة) بهيئة غير منتخبة هي المجلس الأعلى للدولة، استبدال السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) بهيئة المجلس الوطني الانتقالي، على المستوى المحلي استبدال الهيئات المنتخبة (المجالس الشعبية البلدية) بهيئات بيروقراطية معينة هي المنذوبيات التنفيذية البلدية. ثم حاول النظام الجزائري الخروج من المرحلة الانتقالية و هيمنة البيروقراطية العسكرية بانتخابات رئاسية سنة 1995م ثم العودة **للحياة الدستورية** سنة 1996م عندما صدر دستور 1996م الذي تضمن إنشاء غرفة عليا في البرلمان (مجلس الأمة) ثم استكمال**المأسسة** بانتخابات تشريعية سنة1997م جسدت البرلمان بغرفتين، تلتها انتخابات محلية في نفس السنة أعادت المجالس الشعبية البلدية و أنهت نظام المنذوبيات التنفيذية.

2. فترة السلم و الركود السياسي (1999م-2019م):

سنة 1999م شهدت انتخابات رئاسية حملت أملا في تنمية سياسية رشيدة لكنها ما لبثت أن تحولت إلى أحد أسوء التجارب السياسية في الجزائر، فمقابل النجاح في تحييد مؤسسة الجيش نسبيا تم التأسيس لنظام كرس **أيديولوجية** الولاء لشخص رئيس الجمهورية، و تم الترويج لها **بتعبئة سياسية اجتماعية** عن طريق القوى الحزبية و الجمعوية المتنفعة من الريوع**دون نجاح** حيث تكرس**العزوف السياسي** لدى قطاع واسع من الشعب، إضافة لتوظيف مؤسسات الدولة التعليمية و الإعلامية في هذا المسار. أما **الدستور** فتلاعب به رئيس الجمهورية بتعديلات دون استفتاء شعبي

سمحت له بعهدات مفتوحة و تحويل السلطة التنفيذية إلى رأس واحد بعد إلغاء منصب رئيس الحكومة واستبداله بموظف منسق (الوزير الأول) لذلك تحولت **المؤسسات الدستورية** إلى **مؤسسات مشخصنة** شبه مجمدة وظيفيا ولائها لشخص رئيس الجمهورية . لكن مرض الرئيس و اختفاءه معظم الوقت بعد سنة 2014م كرس **فراغا دستوريا** طيلة العهدة الرابعة.

3. فترة الحراك الشعبي و شعار الجزائر الجديدة (ما بعد 2019م):

كثرت الأقاويل عن **اختفاء و تغييب الدولة الرسمية** التي تحولت لواجهة تديرها **الدولة العميقة** المتمثلة في محيط الرئيس و عائلته و حلفاؤهم من المدنيين و العسكريين الذين أرادوا فرض عهدة خامسة بدعم رئيس غيبه المرض الأمر الذي فجر احتجاجا شعبيا عارما **(الحراك)** في فيفري 2019م أدى لإزاحة الرئيس المريض بعدها بشهرين (أفريل 2019م) حيث تسلم الجيش بقيادة الفريق أحمد قايد صالح قيادة المرحلة الانتقالية و الوصول لانتخابات رئاسية في ديسمبر 2019م أفرزت رئيسا جديدا (عبد المجيد تبون) الذي وعد بإصلاحات عميقة سياسية دستورية و اقتصادية... ضمن ما أسماه **الجمهورية الجديدة.** و فعلا بعد سنتين (2021م) شهدت البلاد صياغة دستور جديد ثم انتخابات تشريعية و محلية لتجديد البرلمان و المجالس الشعبية الولائية و البلدية.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التجربة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم هي حصيلة من المسارات و المنعطفات التي انحرفت في معظمها عن الأصول النظرية لعمليتي البناء و التنمية السياسيين، فالجانب**الأيديولوجي** اقتصر على جلب **نماذج دخيلة** تم تطبيقها بشكل مشوه و خاطئ **ثم الترويج** لها مع استبعاد أي**أيديولوجيا أصيلة** نابعة من الانتماء الحضاري للجزائر. و في مراحل مفصلية تغلبت **الشرعية التاريخية** (الثورية) على **الشرعية الدستورية** و المؤسسة **العسكرية** على المؤسسة **المدنية**. و يحاول النظام الحالي إضفاء طابع مدني على الحكم و بتبني شعارات سياسية تعتمد العقلانية و الحوكمة (معايير الكفاءة و النزاهة) لكن يبقى تطبيقها هو الرهان الحقيقي أمام تج**ذر منظومة الفساد** في مؤسسات النظام و ضعف سلطته القضائية.